مجلس الأمن

مؤقت

السنة السابعة والخمسون

الجلسة **٤٦٧٧**

الجمعة، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بالديبيسو	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	أيرلندا	السيد كور
	بلغاريا	السيد ريتشيف
	الجمهورية العربية السورية	السيد المقداد
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيد دولا سابليير
	الكاميرون	السيد تشونغونغ أيافور
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد كونجول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

مناقشة لاستعراض أعمال مجلس الأمن خلال الشهر الحالي

رسالة مؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2002/1387)

02-75181 (A)
0275181

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المناقشة الختامية لعمل مجلس الأمن خلال الشهر الحالي

رسالة مؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2002/1387)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه أثناء مشاوراته السابقة.

وفي هذه الجلسة، سنستمع إلى بيانات من الأعضاء الخمسة الذين تنتهي فترة عضويتهم، تليها بيانات من بقية الأعضاء.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة الختامية وعلى إعطائنا، نحن الأعضاء الذين تنتهي فترة عضويتنا في مجلس الأمن، الفرصة لعرض آراءنا بشأن أعمال المجلس خلال الاثني عشر شهرا الماضية. ومن المؤكد أن هذه الممارسة ستكون مفيدة لأعمال المجلس في المستقبل، وكذلك للأعضاء الجدد الذين سينضمون إلى المجلس في العام القادم.

وأود أيضا أن أهنئكم، السيد الرئيس، ووفدكم، على الأسلوب الذي تدار به أعمال المجلس هذا الشهر. ولا شك في أنه كان شهرا زاخرا بالأعمال، إلا أنه يسرنا أن ننوه بأنكم سعيتم جاهدين للمحافظة على خطتكم الأولية، وهي اختتام أعمال المجلس الاعتيادية اليوم. وأود أيضا أن أشكر نائبكم، السفير فرانكو، على البرنامج المفصل اليومي الذي كان يرسله إلى بعثاتنا. وقد ساعدنا ذلك مساعدة كبيرة على الإعداد لمشاورات المجلس وللاجتماعات العلنية بشكل أفضل، مما أدى إلى أن أعمال المجلس قد أصبحت أكثر فعالية. وسيكون من المفيد أن نبقي على هذه الممارسة في المستقبل.

وفضلا عن ذلك، فإن وفد بلادي ممتن جدا لكم، السيد الرئيس، لإعداد وتعميم ورقة غير رسمية تعمل كموجه عام لجلسة اليوم. وفيها تطلبون منا أن نقيّم الإسهامات العامة والأهمية السياسية والصعوبات والمعضلات في مجلس الأمن، باستخدام أمثلة من الأعمال المنجزة خلال عام ٢٠٠٢، وأن نحدد المشاكل المماثلة التي سيواجهها المجلس عام ٢٠٠٣. وسأحاول أن أتبع مبادئكم التوجيهية وسأركز على عدد من القضايا التي أعتقد أنها هامة جدا وأنها ستظل كذلك بالنسبة للمجلس.

وقد سعى مجلس الأمن طيلة العام سعيا حثيثا لصون السلم والأمن الدوليين. وأسفر التزامه ومثابرته عن قصص نجاح عديدة، مثل استقلال تيمور - ليشتي واستقرار سيراليون وأنغولا وكوسوفو وكثير غيرها وتمتعها بالسلام على نحو أكبر، فضلا عن إجراءات المجلس العظيمة في أفغانستان. ويمكن أن تقدم قصص النجاح هذه دروسا مفيدة جدا للمجلس وهو يعالج حالات الصراع الأخرى والقضايا الأكثر تعقيدا.

وأثناء العام، حقق مجلس الأمن تقدما كبيرا أيضا في أساليب عمله، وبخاصة في مجال زيادة الشفافية والتفاعل مع بقية أعضاء الأمم المتحدة. ويقدر عموم الأعضاء كل التقدير الزيادة في عدد الجلسات العلنية وجلسات الإحاطة الإعلامية العلنية التي تعقد قبل إجراء مشاورات حول بعض القضايا، وتساعد هذه الجلسات على القضاء على الهوة بين أعضاء المجلس وغيرهم من أعضاء الأمم المتحدة. وينبغي للمجلس أن يواصل إتاحة الفرصة لعموم الأعضاء للإعراب عن وجهات نظرهم ومقترحاتهم بشأن القضايا قيد النظر في

المجلس. ونرى أن هذا النهج لا يزال أكثر الأساليب فعالية للحصول على أكبر دعم من المجتمع الدولي لأي إجراء يتخذه مجلس الأمن، كما اتضح من الاستجابة الضخمة التي حصل عليها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) من خلال الطريقة التي اتبعها السفير سير جيريمي غرينستوك. والإبقاء على هذا النهج، الذي سيدعم بدوره الوضع المركزي للمجلس، سيشكل تحديا رئيسيا للمجلس في السنوات القادمة.

ويتصل بذلك وثيق الصلة ضرورة النظر إلى المجلس على أنه هيئة عادلة ذات مصداقية تنظر إلى جميع القضايا بنفس النهج الموضوعي والمحايد والبنّاء. ونرى أنه يجب ألا يكون هناك أي تمييز في الوسيلة التي تجرى بها معالجة أي مسألة معينة بالمقارنة بمسألة أخرى، كما يجب ألا يكون هناك أي تمييز بين مجموعة من الأعضاء ومجموعة أخرى داخل مجلس الأمن. وأي انقسام من هذا النوع سيضر علاقة المجلس الطويلة الأمد مع بقية المجتمع الدولي. وينبغي أن تظل وحدة المجلس الهدف الدائم لكل عضو، حيث أننا نعلم جميعا أن المجلس يكون أكثر فعالية عندما يتصرف متحدا. ويجب التأكيد على بناء توافق الآراء على أساس المصلحة الجماعية بدلا من الانقسامات على أساس المصالح الوطنية.

ومن التحديات الرئيسية التي يواجهها المجلس في المستقبل التنفيذ الفعال لقراراته. ولا تزال هناك عشرات القرارات التي لم تنفذ بعد، بعضها بسبب تحدي الأعضاء والبعض الآخر لأنها ببساطة قرارات غير عملية. وكثير من القرارات المتعلقة بالنداءات والدعوات الملحة – على سبيل المثال تلك المعنية بحركات المتمردين في أفريقيا أو حتى بنزع سلاح كيسانغاني – لم يلتزم بها. وسيكون من الضروري أن يعالج المجلس هذه القضية الهامة لكي يكفل مصداقيته.

وإذ يناقش المجلس حالات في مناطق متضررة من الصراعات، فإننا نعتمد بأكبر قدر على تقارير الأمين العام والإحاطات الإعلامية من الأمانة العامة أو من الممثلين الخاصين للأمين العام، ومما لا شك فيه أنها كلها شاملة ومفيدة إلى أقصى حد. ومع ذلك، يتبين من تجربتنا أنه بغض النظر عن مدى شمول هذه التقارير أو الإحاطات الإعلامية، هناك معلومات جوهرية كثيرة نعجز عن الحصول عليها. ولهذا، نشعر أنه من المهم إلى أقصى حد أن يقوم أعضاء المجلس بزيارات ميدانية منتظمة للتعرف على الحالة في الميدان عن طريق التفاعل مع الأطراف الفاعلة والمجتمعات المحلية. وتساعد هذه الزيارات أيضا على توفير وعي أكبر لدى أعضاء المجلس بالاحتياجات والتوقعات الحقيقية للأفراد على مستوى القاعدة، مما يسمح بإجراء مناقشة تتجاوز المستوى الأكاديمي الخالص. وقد وجدنا أن جميع البعثات الميدانية التي شاركنا فيها مفيدة وتنويرية إلى أقصى حد، وفعالة جدا، من نواح عدة، فيما يتعلق بالرسالة التي يرسلها المجلس إلى الأطراف.

ونشعر أنه ينبغي للمجلس أن ينظر في تقسيم بعثات الزيارة إلى مجموعتين أو حتى ثلاث مجموعات، لأنه سيكون من المستطاع بهذه الطريقة أن تزور البعثة عددا أكبر من الأماكن وأن تجتمع مع عدد أكبر من الأفراد في بلد بعينه.

ولما كان المجلس بصدد مناقشة مسألة البعثات الميدانية بأكملها، فلعله يرغب في النظر في ذلك الاقتراح.

ومع نجاح عمليات السلام في عدد من حالات الصراع في أفريقيا، وأعني سيراليون وأنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن التحدي الذي سيتعين مواجهته هو توطيد السلام في تلك البلدان. وعلى المجلس أن يعمل في سبيل تحقيق ذلك الهدف، لضمان وصول تلك البلدان إلى مرحلة يصبح فيها السلام واقعا لا رجعة فيه. وتوقيع اتفاقات السلام مرحلة حاسمة في أية عملية. وهو الوقت الذي يصبح فيه الدعم السريع من المجتمع الدولي بالغ

الأهمية. وهذه فرصة لا يمكن أن نضيعها، حتى وإن كنا نميل أحيانا إلى الشعور بالرضا عن الذات، ونبدأ في تركيز اهتمامنا على مسائل أخرى. وتجربتنا في غينيا - بيساو وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، ينبغي أن تذكر المجلس بأهمية توطيد أركان السلام؛ ونرى، في هذا السياق، أنه سيتعين عليه أن يعمل في تعاون وثيق مع جميع وكالات الأمم المتحدة من أجل ترسيخ جذور السلام الدائم.

ووجود برنامج كامل وشامل وفعال لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يمثل تحديا آخر سيكون على المجلس أيضا أن يتصدى له في السنة المقبلة وما يليها من سنوات. وسيلزم الاهتداء إلى سبل ووسائل للتعامل مع غير الراغبين في الدخول في عملية طوعية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ووفد بلادي يؤيد دوما أن تقوم هذه العملية على أساس طوعي، ولكننا نشدد، في الوقت ذاته، على ضرورة وجود خطط طارئة فيما يتعلق بأولئك الذين يواصلون تقويض السلام. ذلك أن عدم اكتمال هذه العملية يشكل مصدرا لعدم الاستقرار في المستقبل.

وعلى نفس المنوال، نرى أن عملية تسريح المقاتلين السابقين وإعادهم إلى الوطن، وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم، ينبغي أن تتم على الصعيد الإقليمي بل وحتى على الصعيد القاري، وخاصة في حالة أفريقيا حيث يكثر تنقل المقاتلين ويشتد "الطلب" عليهم. ويحدونا الأمل في أن ينظر المجلس بجدية في هذه المسألة.

لقد كان المجلس فعالا بمعنى الكلمة في الصراعات التي كانت مندلعة فعلا بجميع أبعادها. وفي عدة مناسبات، وخصوصا في جلسات استثارة الأفكار، ناقشنا حاجة المجلس إلى تركيز اهتمامه على التدابير الوقائية التي يمكن أن تكون أكثر فعالية وأكثر اقتصادا للموارد. وفي بداية هذا العام، تناول المجلس على استحياء شديد الأزمة التي كانت تمر بها مدغشقر في ذلك الوقت. ونحن نفعل نفس الشيء في الوقت الراهن مع الأزمة في كوت ديفوار. إن المجلس يتردد في أكثر الأحيان - خشية أن يتهم بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة - في معالجة ما يمكن أن نعتبره حالة واضحة لما قبل الصراع.

وبينما نتفهم تماما القيود الحالية، فإننا نؤمن بالحاجة إلى أن ينظر المجلس في الطريقة المثلى التي يتدخل بها في الحالات التي يمكن فيها تجنب الصراعات قبل أن تتفاقم إلى حد لا يمكن السيطرة عليه. وفي هذا الصدد، نرى أنه ينبغي للمجلس أن يعمل بشكل وثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وأن يستفيد بالكامل من نظمها للإنذار المبكر. والتعاون الأوثق مع الاتحاد الأفريقي في ميدان الوقاية، أمر حيوي بصورة مطلقة. والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وآليتها لاستعراض الأنداد يوفران الإطار اللازم لتجنب حالات الأزمات، ويمكن للمجلس أن يساعد في تعزيز القدرة المؤسسية للاتحاد الأفريقي، وفي تنفيذ مبادرة الشراكة الجديدة.

إن موريشيوس ستستكمل فترة السنتين لعضويتها في المجلس في نهاية هذا الشهر. وكانت عضويتنا تجربة مثرية وتتسم بالتحدي بالنسبة لنا، وخاصة بالنظر إلى حجمنا ومواردنا وتأثيرنا. ولكن هذه الخاصية بعينها هي التي دفعتنا إلى اتخاذ موقف قائم على المبادئ، والموضوعية، والنزاهة، وروح العدالة، والمساواة والإنصاف، وفي المقام الأول بناء توافق الآراء للحفاظ على وحدة مجلس الأمن وتعزيزها.

ولأننا من بين ممثلي أفريقيا، حاولنا تركيز اهتمام المجلس على قضايا أفريقيا، وإدخال منظور جديد في التعامل مع بعض القضايا المشتعلة التي نكبت بها قارتنا. ومع مناصرتنا للنهج العالمي والشامل تجاه مشاكل أفريقيا، أبرزنا خصائص كل حالة على حدة، وضرورة النظر إلى كل منها

على أساس تلك الخصائص. ويسرنا إنشاء الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وتسويتها، ويسرنا أيضا بدء مرحلة جديدة للتعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونأمل مخلصين في أن يواصل المجلس زيادة تعزيز هذا التعاون في المستقبل. وعندما نعود بنظرنا إلى أدائنا في المجلس، يراودنا شعور بالتواضع الشديد وبعض الفخر من أن إسهامنا المتواضع ربما يكون قد ساعد في توطيد السلام والأمن الدوليين في العالم.

وأود في الختام، أن أنقل أصدق آيات الشكر والعرفان من حكومة بلادي إلى أعضاء المجلس الذين كان لمساعدتهم ودعمهم قيمة عظيمة بالنسبة لنا. وأود بالمثل أن أشكر فريق الأمانة العامة بأكمله على دعمه لنا وخصوصا أثناء رئاسة موريشيوس للمجلس. وأخيرا وليس آخرا، أريد أن أتوجه بالشكر إلى أعضاء فريقي، سواء من يجلسون خلفي أو من يعملون وراء الكواليس، على تفانيهم وعملهم الدؤوب.

وأود أن أنهي بياني بقراءة اقتباس من كلمات لرئيس الولايات المتحدة السابق، كلينتون، قال فيها:

> ''ليس أمامنا من بديل سوى أن نتعلم كيف نعيش معا، ونختار التعاون بدلا من الصراع، ونعطي مضمونا لإنسانيتنا المشتركة باتباع قواعد بسيطة؛ إن كل إنسان جدير بفرصة؛ وكل إنسان له دور يضطلع به؛ وإننا جميعا ننجز أفضل عندما نعمل معا؛ وإننا لسنا مختلفين كما نعتقد''.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل موريشيوس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى وفدي.

السيد كور (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أتوجه إليكم بالشكر على عقد هذه المناقشة الختامية بشأن عمل مجلس الأمن على امتداد العام الماضي. ونرى أن هذه ممارسة قيمة للغاية، وأنها اليوم، بصفة خاصة، تتيح فرصة لأعضاء المجلس المغادرين للتقدم بآرائهم وتقييمهم حول عمل المجلس.

وأود أيضا أن أشكركم، السيد الرئيس، على العمل الذي أنجزته الرئاسة الكولومبية أثناء الشهر المنصرم، وأشكر كل عضو في وفدكم على شهر كان بحق زاخرا بالإنجاز والالتزام والفعالية في عمل المجلس.

''التحرر من المستقبل ومن الماضي أيضا''، عبارة قالها ت. س. إيليوت، ويبدو لي، من نواح عديدة - وربما بشيء من التشكك - أنها تعطي ملخصا لعمل مجلس الأمن. فالمجلس يحتل مكانا مركزيا في النظام التعددي والدولي، ويؤيد التعاون من قبل الدول، ويتوقع تهديدات السلام ويتجنبها، ولكنه يعمل أيضا على بناء السلام وإنفاذ السلام حيثما يستعدي الأمر ذلك، وهو على وعي دائم بالمخاطر أيا كان شكلها، ولكنه أيضا واع بالآمال، كما هو واجب على المجلس. وهذا ما ينبغي أن يكون. فالطابع الدولي يعني القيام بأعمال، ولا يعني مجرد مثل عليا.

وبالتالي، فإن العمل في مجلس الأمن يسبغ عظيم الشرف على أي بلد. فالمجلس هو ملكية لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. إنه ملك للعالم، وليس لأعضائه الدائمين أو المنتخبين أو لمزيد من الاثنين.

فما هي المعايير التي يتعين على المجلس أن يستوفيها؟ وإلى أي حد يعمل المجلس بفعالية؟ وأين نحن الآن إذا نظرنا وراءنا وتطلعنا إلى الأمام؛ تلك هي المسائل التي أريد أن أتناولها في ملاحظاتي اليوم.

بالنسبة لكيفية أداء المجلس لعمله، يبدو لي أن هناك أربعة اختبارات أساسية لا بد من اجتيازها. إن المجلس مسؤول، قبل أي شيء آخر، عن حماية السلام والأمن الدوليين. وهذا هو المجال الذي تتلاقى فيه أحكام القوة وآراء

العواصم، وبعضها قوي وبعضها أقل قوة. ولكن الأمن الجماعي يتعلق بالقوة وبالاستعداد لاستخدام القوة عند الضرورة من أجل الصالح العام.

وإذا كان مجلس الأمن مجرد محفل للكلام، فقد انتهى دوره. وهناك دائما توازن يمكن إقامته بين التعددية ودور الدول فرادى، وبين المصالح الوطنية والصالح العام العالمي. وغالبا ما يلتقي هذا التوتر بين القوتين في هذه القاعة. ولكن مجلس الأمن يتعلق أيضا بالقانون. وفي عالم غابت عنه قوة ردع ذات قطبين، أو توازن الكفتين، وحيث أصبحت قوى السوق السمة الغالبة لهذا العالم، وبطريقة أقرب ما تكون إلى الطابع الدارويني أحيانا، يكون هذا هو المكان الذي يقول فيه القانون نيابة عن المجتمع الدولي "هذا هو قراري، ولا بد من تنفيذه". ومع أن المجلس يتسم بطابع سياسي مفرط، فإنه يتعين عليه أن يقيِّم دائما هذا الدور الخاص والصارم في القانون الدولي.

ويجب أن يقيم المجلس أيضا شرعيته؛ وهذا اختبار سياسي. فكما رأينا في الشهور الأخيرة، يتطلع الناس في جميع أنحاء العالم إلى المجلس بوصفه اختبارا لشرعية الأحداث الكبيرة التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين. ولذلك، يتعين أن يتجسد في عملنا شعور بالاحترام والإنصاف. ويجب أن نحترم قراراتنا عندما نعتمدها وأن نحترم وعودنا عندما نقطعها. ويجب أيضا أن نرقى إلى مستوى توقعات المجتمع الدولي منا. ويجب أن نظهر نزاهة. وينبغي ألا نمارس الازدواجية في القرارات التي نتخذها. ومن المؤكد أنه سيكون من الخطأ أن تندلع الحرب نتيجة لبعض قرارات المجلس في حين لا ينتج عن قرارات أخرى للمجلس سوى عدم المبالاة وعدم الاهتمام.

ويجب أن يقوم عمل المجلس أيضا على الشراكة. فلا يمكن أن يفعل المجلس كل شيء في حين أن بعض القرارات والقضايا لها تأثيرات غالبا ما تنطوي على أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية أيضا. ويتعين أن ننظر إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفهما شريكين، ويتعين أن ينظرا إلى مجلس الأمن بوصفه شريكا لهما. نحن بحاجة إلى شراكة قوية من خلال نظام حكومي دولي في الأمم المتحدة. وربما يجري تسليط قدر كبير من الضوء في الأمم المتحدة على هذه القاعة في حين تسلط أضواء خافتة في أماكن أخرى.

إذن، كيف كان أداؤنا في ضوء هذه الاختبارات؟ بصورة رئيسية، يرى وفدي أن أداءنا كان جيدا. ففي أفريقيا، تقوم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعملها. وقُدِّم الدعم لعملية السلام في بوروندي. وتحقق السلام بصورة عامة في سيراليون وأنغولا. ولا يزال الاستقرار الإقليمي في أجزاء عديدة من أفريقيا مشكلة. وتعمل بعثة المساعدة التابعة للأمم المتحدة في أفغانستان على تقديم الخدمات لشعب أفغانستان.

وينظر المجلس كل شهر في قضايا عديدة مدرجة في جدول أعماله. ونتخذ القرارات صوابا عندما نرى أن الوقت مناسب. وهكذا ينبغي أن يكون الأمر. ولكن في عالم مشوش بصورة متزايدة، حيث تخلق الأحداث ضغطا هائلا، يجب أن نتريث من وقت لآخر وأن ننظر إلى الصورة الأوسع، والقوى الأوسع التي تؤثر في الأحداث.

ففي أفريقيا، كما قال السفير كونجول للتو، تؤثر في الأحداث قوى جديدة وهامة، هي: الاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والتعاون الإقليمي وشعور متزايد بملكية أفريقيا للقضايا الأفريقية. ويتعين علينا أن ندعم كل هذه القوى من خلال عمل المجلس، بما في ذلك ما يتعلق بالقرارات المحددة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ومنطقة البحيرات الكبرى والصومال

وجمهورية أفريقيا الوسطى. ويتعين أن نتذكر أن الأمن الجماعي والسلم والأمن الدوليين هي مفاهيم. وقراراتنا بشأن القضايا تمثل من الناحية التشغيلية جزءا من مصفوفة أوسع. فالإرهاب في دولة مخفقة يمكن أن يكون إرهابا في أي مكان في العالم. والتغريب الشديد والشعور بالمرارة والاخفاق في احترام حقوق الإنسان لا تنتهي عند الحدود.

وعلى وجه التحديد، نحن بحاجة إلى مزيد من التركيز الاستراتيجي على الحالة في الشرق الأوسط. إنها تهديد بعيد الأثر ومتنام للسلم والأمن الدوليين. والحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا تطاق وغير مقبولة. وحقيقة أن هذه الحالة لا تزال مستمرة تمثل إهانة للمجتمع الدولي وتكشف عن افتقارنا إلى الإرادة السياسية في مكان بالغ الخطورة ويسود فيه الظلم.

ونحن بحاجة أيضا إلى مزيد من التركيز الاستراتيجي على القضايا المفاهيمية والموضوعية. ويوجد في أفريقيا فقر مدقع وغير مقبول. ويوجد تغريب بين العديدين في العالم العربي. ويوجد تغريب في أجزاء عديدة من العالم بسبب الحرمان من الاستفادة من العولمة.

ونحن بحاجة أيضا إلى مزيد من التركيز الاستراتيجي على منع نشوب الصراعات وعلى بناء السلام عندما ينتهي الصراع. ونحن بحاجة إلى قدرة للتفكير بجرأة، لا بالنسبة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج فحسب. ولكن توجد أيضا تأثيرات تشغيلية، مثل ما مدى كفاءة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج في منطقة البحيرات الكبرى، وما إلى ذلك.

كيف نعمل؟ بالنسبة لأساليب عملنا، كان يرى وفد بلدي، وأكرر اليوم، أن أشياء كثيرة موجودة على جدول أعمالنا. فهناك قدر كبير من ”هذه المسألة، هذا الصباح، هذا الشهر“. إننا بحاجة إلى نهج أكثر تركيزا، ربما نهج ينطوي على تخصيص يوم أو يومين كل شهر لاستعراض القضايا التي يتعين أن تكون على جدول أعمالنا، ولكن على نحو يسمح بمعالجتها بسرعة وفعالية بدلا من تكريس صباح كامل لكل واحدة منها.

ونحن بحاجة إلى مزيد من اللجان لمجلس الأمن. فالفريق الاستشاري المخصص للبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع ولجان العقوبات أمثلة تبين كيف يمكن أن تعمل اللجان بفعالية. نحن بحاجة إلى لجان تستطيع أن تفرز وتستعرض القضايا المدرجة في جدول أعمال المجلس بتعمق أكبر.

ونحن بحاجة إلى مزيد من الحوار المنظم مع الأمين العام والأمانة العامة. وبالإضافة إلى حفلة الغداء الشهرية القيمة جدا، قد يستطيع الأمين العام تخصيص يوم كل شهر لإلقاء نظرة عامة على القضايا المدرجة في جدول أعمال المجلس والخلفية التي ينبغي أن ننظر في هذه القضايا على ضوئها.

ما فتئت العلاقة بين الأعضاء الخمسة الدائمين والأعضاء العشرة المنتخبين موضع خلاف من نوع ما على مدى الشهور والسنوات الماضية. وأنا أرى أنه كان يوجد مستوى من التعاون متنام وموضع ترحيب بين الأعضاء العشرة المنتخبين. وهذا ما ينبغي أن يكون عليه الأمر. وبالنسبة للأعضاء الخمسة الدائمين، لم ير وفدي أبدا أن هناك مخططات أو مؤامرة. فهؤلاء هم أعضاء المجلس الدائمون؛ وهم الذين يتمتعون بحق النقض. هذا هو العالم الذي نعيش فيه، ومجلس الأمن يعكس هذا الواقع.

ولكن التصور قد تكون له نفس أهمية الحقيقة. يجب أن نعالج التصورات. وقد تنطوي هذه التصورات، بل إنها انطوت في بعض الأحيان، على شعور بأن الأعضاء الدائمين قد لا يظهرون دائما الحساسية المطلوبة تجاه الأعضاء العشرة

المنتخبين. إن هذه مسألة تصور، وليست حقيقية بالضرورة، ولكننا نعتقد أنها بحاجة إلى معالجة في الفترة القادمة. ويمكن أن تكون احدى طرق معالجتها عقد اجتماع شهري يضم جميع أعضاء المجلس بعيدا عن مبنى الأمم المتحدة، حيث نستطيع أن نستعرض القضايا بطريقة حرة ومرنة.

أخيرا، أين نقف الآن؟ يرى وفدي أن مجلس الأمن يعمل جيدا. وبالإمكان أن يعمل على نحو أفضل. وقد قطع شوطا طويلا في العمل على نحو أكثر انفتاحا وأكثر شفافية. ويجب أن يركز أكثر على بنود جدول أعماله الرئيسية بدلا من أن يتعامل بالضرورة مع جميع بنود جدول أعماله على نحو روتيني. يتعين عليه أن يقوي شراكته مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، ويتعين عليها أن تقوي شراكتها مع مجلس الأمن. وأنا أفكر هنا، على سبيل المثال، بالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان.

تنهي آيرلندا فترة عضويتها بالمجلس بشعور قوي بالفخر لأنها عملت فيه. ونحن فخورون أيضا أننا حاولنا أن نبرز القضايا التي نعتقد أنها مهمة: أفريقيا، والشرق الأوسط، وحقوق الإنسان، ومنع نشوب الصراعات. ونحن نترك المجلس بإعجاب شديد بجميع أعضاء المجلس وبعملهم في خدمة السلام. ونحن نترك أيضا بشعور قوي بالاعجاب والاحترام للأمين العام، على التزامه ونزاهته واستعداده لإظهار خصاله القيادية في جميع الأوقات. ونحن قدرنا ذلك كثيرا.

في الختام، من الصواب أن نعرب عن تقديرنا لكل العاملين في الأمانة العامة الذين شاركوا في عمل المجلس، ولكن أيضا للأمانة العامة بصورة عامة على ما قامت به من عمل لشعوب العالم بمثالية وفعالية كبيرتين. وفي كثير من الأحيان، لا يلقى هذا العمل ما يستحقه من تقدير في جميع أنحاء العالم.

لهذا المكان أهمية. ولذلك، تجب حمايته وإجلاله. وهذا هو النهج الذي حاولنا أن ننتهجه أثناء عضويتنا في مجلس الأمن، وهذا هو الاقتناع القوي الذي نترك المجلس ونحن مقتنعون به.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل آيرلندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى وفدي.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): محاولة تلخيص عمل سنتين في عشر دقائق: هذا تحد كبير. وقد يتعين على ، توفيرا للوقت، أن أقول إنني أؤيد كليا ما قاله السفير كونجول والسفير كور عن العمل الممتاز الذي قامت به الرئاسة الكولومبية، ممثلة بكم وبفريقكم، يا سيدي. وأؤيد أيضا ما قيل عن جدوى الجلسة الختامية ، لأننا بصراحة، إن لم نقم بعقد هذه الجلسة الختامية فإننا نكون تركنا المجلس دون أن نترك وراءنا بصماتنا على ما تم إنجازه . ونحن نشكركم على هذا يا سيادة الرئيس. كما أننا نريد التشديد على القضية التي تطرق إليها السفير كونجول والسفير كور، وهي أن سجل المجلس في العامين الماضيين كان ناجحا. وقائمتي لقصص النجاح هي، في الحقيقة، مماثلة للقائمتين اللتين أشارا إليهما، لذا لن أسردها.

وأود أن أؤكد على نقطة واحدة. لقد رأينا أن أنفع إسهام يمكن أن نقدمه في هذه الدورة هو أن نقترح مجالات للتحسين في المستقبل. فنحن نعتقد، وهنا أقتبس عن قول شائع قديم، إن المنظمة تتعثر لو أن لها ناقدين لا يحبونها أو محبين لا ينتقدونها، وآمل أن يُنظر إلينا بصفتنا محبين ناقدين للمجلس.

نحن نرى أنه ينبغي أن تكون لكل المنظمات الجيدة ثلاث ثقافات: ثقافة العمل، وثقافة الإبداع، وثقافة التأمل. ومن الواضح في المجلس، كما أظهرت تعليقات السفير كور،

أن لدينا ثقافة عمل قوية. فنحن نحقق نتائج. وكلما تحدث أزمة يستجيب المجلس.

ولكن المنظمة بصراحة ضعيفة في ثقافتي الإبداع والتأمل. وهذا ما سنتكلم بشأنه. إن إحداث التغيير يتطلب القيادة من مُلاك المجلس. والشيء الذي حيّرني هو موضوع أثرته في معتكف مجلس الأمن. من هم مُلاك هذا المجلس؟ هل هم الدول الأعضاء الـ ١٥؟ هل هم الأعضاء الخمسة الدائمون؟ هل هم الدول الأعضاء الـ ١٩١، أم أنهم، كما يقول الميثاق، ''نحن شعوب'' العالم؟ لا يمكننا أن نتناول هذا الموضوع بشكل كامل، ولكني آمل أن يتخلل هذا الموضوع بياني اليوم.

إن الإسهام الذي نود تقديمه اليوم هو أن نقترح خمسة مجالات ملموسة نرى أنه يمكن فيها تحقيق تحسينات إضافية على أعمال المجلس. المجال الأول هو محاولة القيام باستعراض استراتيجي لأعمال المجلس. وكما نعلم جميعا، أصبح مجلس الأمن جهاز أسرة الأمم المتحدة الأكثر انشغالا. إنه يجتمع يوميا، ولقد ازداد حجما وتعقيدا. وفي كل مرة يجتمع الأعضاء الـ ١٥ نناقش شرائح فردية من عمل المجلس، سواء كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو الشرق الأوسط، أو بوروندي. ولكننا لا نعود أبدا لنفحص الصورة الكلية لما يفعله المجلس.

إذا نظرتم إلى الصورة الكلية ستدهشكم الزيادة التي طرأت على حجم وتعقيد أعمال المجلس في السنوات العشر الماضية. فعلى سبيل المثال، يمكننا في أي يوم واحد أن نبحث حالات صراع في كل أنحاء العالم من آسيا إلى أفريقيا. ويمكننا أيضا أن ننتقل من تقييم اعتبارات سياسية بشأن كيفية تشجيع أطراف صراع على التقيد بعمليات السلام، إلى مناقشة توصيات عسكرية بشأن حجم نشر عمليات حفظ سلام وشكلها ومنطقتها. ويمكن أن ننتقل من الاستجابة لأزمة إنسانية إلى رصد عمليات حظر مالية يفرضها مجلس الأمن الدولي. ويمكننا أن ننظر في مسائل قضائية تتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ثم ننتقل إلى البحث في شرعية وكفاءة الدول الأعضاء في مكافحة الإرهاب الدولي. إنه جدول أعمال ضخم ظل حجمه يكبر في المجلس.

وفي كل مرة نجتمع، نناقش كل شريحة ولا نعود أبدا للتأمل في المجلس برمته وفي الكيفية التي يؤدي بها عمله كمؤسسة. والاقتراح الكامل الذي نود تقديمه – والذي ربما يقوم على أساس ما قاله كل من السفير كونجول والسفير كور – هو أنه ينبغي لنا أن نجد الوقت للعودة والتأمل في مجمل أعمال المجلس. لقد حاولنا أن نفعل ذلك أثناء المعتكف السنوي لمجلس الأمن مع الأمين العام. ولكن لا تكون هناك في أحيان كثيرة متابعات لهذه المعتكفات.

لقد عقدنا تحت رئاستكم، سيدي، جلسة مفيدة جدا في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وأنا أشيد بكم على السجل الذي أعطيتموه لنا، لأن هذا يثبت قيمة جلسات التأمل هذه. ويمكننا بالطبع أن نعقد المزيد من هذه الجلسات الختامية.

وينبغي لنا أيضا أن نبني على صيغة (١٥+١٥) التي بدأها السفير جيريمي غرينستوك في مأدبته، ولكننا عموما بحاجة إلى فعل المزيد من حيث التأمل في مجمل أعمال المجلس. ونحن نرى أن هذا هو السبيل الذي يمكننا به إدخال ثقافة التأمل.

والمجال الثاني الذي يمكننا فيه أن نستفيد من الإبداع والتأمل هو مجال عمليات حفظ السلام. فمن الواضح أن عمليات حفظ السلام أصبحت أحد أهم أدوات مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين. وحجم المال الذي يأذن مجلس الأمن بإنفاقه على حفظ السلام – ٣ بلايين

دولار سنويا – هو أكبر بكثير من الميزانية العادية للأمم المتحدة. ولكن في العامين اللذين قضيناهما في المجلس، لم تُجر مناقشة واحدة بشأن الكيفية التي نخصص بها الثلاثة بلايين دولار هذه.

لقد عُقد مؤخرا احتفال بمناسبة صدور كتاب للبروفيسور ستيفن ستيدمن من جامعة ستانفرد، الذي كان يتكلم عن كتابه ”إنهاء الحروب الأهلية“ فأحصى الأموال التي تنفقها الأمم المتحدة في كل عملية حفظ سلام على كل ضحية في الصراع المعني بالعملية. وخرجت نتيجة الإحصاء بتباين مدهش بين إنفاق بضعة آلاف الدولارات على كل ضحية في البلقان مقابل بضعة دولارات على كل ضحية في رواندا. ينبغي معالجة هذا التباين لأنه في مرحلة ما سيتساءل الناس عن السبب في وجود هذه الفجوة الكبيرة بين ما تخصصونه من مواردكم.

لقد تحسنت إدارة عمليات حفظ السلام في السنوات الأخيرة حتى تتعامل مع التطور الحادث في عمليات حفظ السلام، من مجرد عمليات تقليدية إلى بعثات معقدة ومتعددة الجوانب. ورأينا هو أن مجلس الأمن بحاجة إلى اللحاق بهذه الإدارة والانتقال من المناقشات الميكانيكية البحتة بشأن عمليات حفظ السلام إلى مناقشات أكثر تأملا. ويمكننا أن نستفيد بشكل أفضل، على سبيل المثال، من الوحدة المعنية بأفضل الممارسات في إدارة عمليات حفظ السلام لاستخلاص الدروس من عمليات حفظ السلام الناجحة وغير الناجحة ونطبقها على العمليات الحالية والقادمة. والاقتراح الملموس الذي يمكن أن نقدمه هنا هو أن نأمل أن يمارس فريقنا العامل الحالي المعني بعمليات حفظ السلام المزيد من التأمل في الكيفية التي تُصنع بها القرارات المتعلقة بعمليات حفظ السلام.

الفكرة الثالثة التي يمكن أن نستفيد بها من الإبداع والتأمل هي، بالطبع، مجال الجزاءات. فنحن نعرف أن الجزاءات أداة أخرى هامة لمجلس الأمن، ولقد شاركنا معا في بعض التجارب التي مررنا بها جميعا، بصفتنا رؤساء للجان الجزاءات، في الجلسة التي نظمتموها، سيدي، الأربعاء ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ولكننا نعتقد أن هناك حاجة إلى المزيد من التأمل في هذا المجال. وكما نوه الأمين العام ذات مرة، ”كان للجزاءات أثر متناقض إذ أنها أحيانا عززت النظام وعاقبت أبناء الشعب“. وعلى سبيل المثال، كان هناك مقال في مجلة هاربرز في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ ينبغي أن نقرأه. مرة أخرى، توجد حاجة إلى المزيد من التأمل في هذا المجال. وآمل أن يتمكن الفريق العامل المعني بالجزاءات برئاسة السفير مارتن بلنغا – إبوتو من القيام بالمزيد من العمل في هذا المجال.

وحتى أعطيكم مثالا على كيفية تحقيق التحسينات، عندما تولينا رئاسة لجنة جزاءات ليبريا، ونشرنا قائمة للممنوعين من السفر، لم تكن لدينا تفاصيل شخصية، مثل أرقام جوازات سفر بعض من تشمل القائمة أسماءهم. ثم اكتشفنا أن لجنة جزاءات أخرى لديها تلك التفاصيل. ولكن لأن كل لجنة من لجان الجزاءات تعمل في عزلة تامة، فليس هناك طريقة لنقل المعلومات من لجنة إلى أخرى. ومن الواضح أن هذا شيء يمكن تحسينه ويمكن للفريق العامل المعني بالجزاءات أن يبحثه.

المجال الرابع الذي يمكن أن نستفيد فيه من الإبداع والتأمل – وأظن لن تدهشوا من إشارتي لذلك – هو مجال أساليب وإجراءات عمل المجلس. ولنشدد هنا على أنه كانت هناك تحسينات؛ إذ تم عقد المزيد من الجلسات العلنية. وتشمل الابتكارات التي أُدخلت مؤخرا الصيغة المكسيكية، التي بدأت في شباط/فبراير ٢٠٠٢، والخاصة بعقد إحاطات إعلامية علنية تعقبها مشاورات غير رسمية.

من الواضح أنه يوجد مجال للتحسين. وللاستشهاد بمثال واضح نعلم أن مجلس الأمن إنما يضع قانونا دوليا له أكبر الأثر، ولكن من المدهش أنه لا يريد نفسه أن يتقيد بأية قواعد، باستثناء مجموعة من القواعد والإجراءات التي نعرف أنها لا تزال مؤقتة بعد ٦٠ عاما تقريبا. وفي وقت ما سيطرح شخص ما هذا السؤال: متى ستنتهي الصفة المؤقتة لنظامكم المؤقت؟ كما أن هناك مجالات أخرى نحتاج فيها إلى تحسين أساليب العمل.

وأحد الأشياء التي أتذكرها جيدا بالنسبة للعمل في المجلس هو ميكنة العمل إلى حد ما. فكل يوم نأتي فيه للعمل نذهب إلى غرفة المشاورات غير الرسمية ونستمع إلى إحاطة إعلامية، وأحيانا لا تكون لدينا نشرات معلومات. ونمر خلال نمط ميكانيكي نتناول فيه كل قضية بصيغة محددة تقريبا. ولكن غالبا لا نتوقف لنسأل، في نهاية المطاف، ما هو قدر القيمة التي أضفناها إلى تلك المناقشة، وهل أجرينا مناقشة لمجرد إجراء مناقشة؟

وهذا ما يدعونا، بصراحة، إلى الاعتقاد أن ثمة سببا قويا لتفعيل الفريق العامل المعني بالوثائق والإجراءات الأخرى وتحسين الاستفادة منه. فنحن ندرك، وأقولها صريحة، وجود شيء من المقاومة لفكرة زيادة فعالية هذا الفريق العامل. ونحن ندرك وجود مقاومة، ولكننا نود أن نقترح على الذين يقاومون التغيير إلى حد ما، أن قد يكون من المفيد فعلا للأعضاء الـ ١٥ جميعا أن يتبعوا أساليب وإجراءات أفضل، لأنهم بهذه الطريقة يتعلمون استغلال وقتنا على نحو أفضل.

وأود أن أتقدم باقتراح بسيط: وهو أن أفضل طريقة لإحداث التغيير هي إعطاء الريادة لذلك الفريق العامل. فلو اتفقنا مثلا على أن يكون لدينا رئيس دائم سنويا للفريق العامل المعني بالوثائق والإجراءات الأخرى - وفق ما اقترحه السفير مارتن بيلينغا ايبوتو ممثل الكاميرون - فإنني أرى أننا نكون قد حققنا قفزة هائلة في ذلك المجال.

وأود أن أشير أخيرا إلى أصعب القضايا. والواقع أنني قد أثرتها بشيء من الخشية لأنني غير متأكد من إمكانية الحصول على إجابات سهلة في هذا المجال. ولكن من الواضح أنه لا بد من طرحها. وهي بطبيعة الحال، مجال مساءلة مجلس الأمن. وأقول صراحة إنني لا أرى أي إجابات على هذه المسألة، ولا في السنوات العشر المقبلة. ولكنني أرجو أن أغرس بذرة صغيرة سوف تنمو يوما ما لتكون شجرة.

فنحن جميعا نعلم أن كل المنظمات معرضة للمساءلة بطريقة أو بأخرى. والحكومات عرضة للمساءلة أمام ناخبيها. والشركات مسؤولة أمام المساهمين فيها. والأمانة العامة للأمم المتحدة مسؤولة أمام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الذين يملكون هذه الأمانة العامة. أما الشيء غير الواضح فهو الجهة التي تسائل مجلس الأمن، والأمور التي يعد مسؤولا عنها. ولست أجد إجابة على ذلك. لقد أشار البعض إلى الفقرة ١ من المادة الرابعة والعشرين من الميثاق التي تنص على أن يعمل مجلس الأمن نائبا عن الدول الأعضاء، وتقول إن المجلس مسؤول أمام مجموع أعضاء الأمم المتحدة. لكن الكتاب المشهور بقلم برونو سيما - وهو ميثاق الأمم المتحدة: تعليق - يشير إلى أن مجلس الأمن ”ليس تابعا للجمعية العامة“، إذ لم تمنح الجمعية سلطة تحميل المجلس مسؤولية عدم تقديم تقرير وفقا للفقرة ٣ من المادة الرابعة والعشرين من الميثاق، ولا عن تقديم تقرير ناقص، ولا حتى عن أي إجراء من المجلس مسرود في أي تقرير.

وواضح أنه لا توجد إجابات سهلة. ولكن حتى وإن لم يكن مجلس الأمن مسؤولا رسميا أو قانونيا أمام الدول

الأعضاء في الأمم المتحدة فمن الواضح أيضا أن المجلس يقدم خدمة بشكل أو بآخر. فهو يقدم خدمة للمجتمع الدولي تشبه إلى حد ما العمل الذي تقوم به إدارة الإطفاء – وهذا هو أكثر التشبيهات شيوعا. فإدارات الإطفاء تتصرف تقليديا عندما يشب حريق في أي مكان وفي أي وقت. ولكن، كما نعلم – وقد أشار السفير كور إلى هذا فعلا – يظل مجلس الأمن أكثر انتقائية في استجابته. وهذه الانتقائية يمكن أن تضر على المدى الطويل بمصداقيته، وهذا أمر لا بد أن نبحثه إن كنا نسعى إلى تحسين المجلس.

كذلك نرى أن من المهم أن يفهم المجلس المصدر الذي يستمد منه شرعيته. فهو لا يستمد شرعيته من نفسه. والواقع أننا لو أخرجنا الدول الأعضاء الـ ١٥ من حظيرة الأمم المتحدة وأنشأنا مجلس أمن عالمي مستقل يتألف من هؤلاء الأعضاء أنفسهم فلن تكون له الشرعية التي لنا ونحن جالسون هنا. إن نسيج الأمم المتحدة هو الذي يضفي الشرعية على المجلس – ميثاق الأمم المتحدة، والانتخابات العادية بين ١٩١ دولة عضوا لعشر دول أعضاء في المجلس، ثم، في الواقع، الإقرار العام بأن مجلس الأمن جزء من أسرة الأمم المتحدة. لكن هذه العلاقة بأسرة الأمم المتحدة يجب أن تكون طريقا ذا اتجاهين. ولا يمكن للمجلس أن يكتفي بادعاء شرعيته من أسرة الأمم المتحدة دون أن يقدم شيئا في المقابل. وما لا بد أن يقدمه في المقابل هو الإحساس بأنه مسؤول عن أعماله أمام أسرة الأمم المتحدة. واسمحوا لي أن أشدد هنا على أنه بالنظر إلى قصص نجاح المجلس مؤخرا، فإن له سجلا حافلا بالفخر والإيجابية، وينبغي لنا لهذا السبب أن نرحب بفكرة المساءلة ولا نخجل من المطالبة بها.

وأود ختاما، أن أؤيد زميلي من موريشيوس وأيرلندا في توجيه الشكر للدول الأعضاء في الأمم المتحدة على إعطائنا الفرصة للعمل في المجلس. ونرجو ألا نكون قد خيبنا أمل الذين انتخبونا.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أشدد على أنني أقدر مبادرتكم، سيادة الرئيس، بإتاحة الفرصة لأعضاء المجلس للتأمل بإيجاز في العمل الذي أوشك على الانتهاء وعلى النظر في الدروس المستفادة التي يمكن أن تكون مفيدة في العام المقبل. ووفدي يقدر هذه الفرصة تقديرا خاصا، فهو مع زملائنا من أيرلندا وموريشيوس وسنغافورة وبلدكم، كولومبيا – بسبيله إلى مغادرة المجلس. وبوسع أعضاء المجلس الخمسة الدائمين أن يعتمدوا على ذاكرتهم المؤسسية الشاملة، أما الأعضاء المنتخبون فعليهم أن يبدأوا من جديد تقريبا، في كل مرة يعملون فيها في هذه الهيئة. وقد كانت آخر مرة تعمل النرويج فيها في مجلس الأمن في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠، وكان العالم والمجلس شديدي الاختلاف في تلك الأيام.

ولذا فأول درس استفدناه هو ضرورة مساعدة مجلس الأمن للأعضاء المنتخبين الجدد بكل طريقة ممكنة. وعلى هذا ينبغي للأعضاء المنتخبين بذل قصارى جهدهم لإعطاء من يخلفهم بداية ناجعة وذلك بتبادل الخبرات معهم، لا بشأن القضايا الجوهرية المطروحة على المجلس فحسب، بل بشأن المسائل الإجرائية وبشأن أساليب عمل المجلس.

وثمة درس مستفاد آخر هو أهمية الوحدة في المجلس. فحين نستطيع الكلام بصوت واحد يكون تأثير قراراتنا في ذروته. وهذا قد ثبت في عدة مناسبات طوال العام المنصرم. والوحدة هامة بوجه خاص بالنسبة لواحدة من أصعب القضايا المعروضة على المجلس. – ألا وهي الحالة في الشرق الأوسط. وقد لا يكون هناك تأثير مباشر للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن في عام ٢٠٠٢ على الحالة على الأرض في ذلك الجزء من العالم الشديد الاضطراب. ومع هذا تمكن المجلس من الإعراب عن آرائه المهمة عندما تستطيع الأطراف الجلوس من جديد والتفاوض على اتفاق سلام يفيد الشعوب على كل جانب. وإعراب المجلس عن رؤية لوجود دولة

فلسطينية أمر هام. وينبغي أن نواصل الجهاد من أجل الوحدة في مناقشاتنا بشأن الشرق الأوسط. وستتاح الفرصة أمام المجلس لاتخاذ الإجراء مرة أخرى عصر هذا اليوم، وأنا واثق أنه سيفعلها في عدة مناسبات في العام المقبل.

وثمة درس ثالث مستفاد هو ضرورة تحمل أعضاء المجلس مسؤولية خاصة عن قضايا معينة. فقد أصبح عبء العمل على المجلس الآن كبيرا لدرجة تجعلنا نعتمد جميعا على الخبرة، لا خبرة الأمانة العامة للأمم المتحدة فحسب بل وخبرة الأعضاء الآخرين في توفير المعلومات والرؤى التي تفيدنا كلنا. وقد سعت النرويج إلى تحمل نصيبها من المسؤولية بمحاولتها تنسيق عمل المجلس بشأن القرن الأفريقي. ففي إثيوبيا وإريتريا كان المجلس أداة لمساعدة الطرفين على التوصل إلى سلام مستدام، ولكن العمل المتبقي كبير لإكمال عملية السلام والمصالحة بين البلدين. واشتراك المجلس المتواصل مطلوب لكفالة تنفيذ قرار لجنة الحدود، ولا تزال بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا تقوم بدور حيوي في صون السلام على طول الحدود.

وفي الصومال، يسعى المجلس إلى دعم عملية السلام التي تقودها السلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والتركيز على المساعي الرامية إلى الحد من تدفق الأسلحة إلى البلد. غير أنه حتى ولو اتفق الطرفان المتحاربان على اتفاق السلام في إلدورايت فالحاجة تظل واضحة إلى ضغط متواصل ومنسق وإلى مساعدة من المجتمع الدولي لكفالة الاستقرار والأمن. ونحن نتوقع جهودا تنسيقية أقوى فيما يتعلق بالصراع في الصومال، تبذل في إطار الأمم المتحدة وفي سياق إقليمي. ويظل للمجلس القيام بدور هام في هذا الصدد. ونحن نشجع على أن يتصرف بحسم بموجب التوصيات التي سيصدرها خبراء الأمم المتحدة الذين يرصدون الحظر على السلاح.

والدرس الرابع والأخير المستفاد ونحن ننظر إلى عام ٢٠٠٣، هو ضرورة مواصلة العمل فيما يسمى بالقضايا المواضيعية، وجعل مناقشاتنا لهذه القضايا أقرب ما تكون إلى العمل الجيد الجاري الآن في عمليات السلام في أنحاء المعمورة.

وتؤمن النرويج إيمانا قويا بأهمية قضايا من قبيل حماية المدنيين في المنازعات المسلحة، والأطفال، والمنازعات المسلحة؛ ولا يخفى أن المناقشات التي تدور في المجلس وتقارير الأمين العام حول هذه القضايا وغيرها مهمة بذاتها.

غير أن تأثير هذه المناقشات والتقارير يكون أكبر بكثير إذا تابعناها بعمل ملموس. لقد فعلت النرويج ذلك في آذار/مارس من هذا العام، عندما أعدت، بالتعاون مع الأمانة العامة للأمم المتحدة وآخرين، مذكرة بشأن حماية المدنيين في المنازعات المسلحة. ونأمل أن يتناول المجلس في عام ٢٠٠٣ أيضا قضايا موضوعية بهدف ترجمة الكلمات إلى أفعال ملموسة.

ختاما، يود الوفد النرويجي أن يعرب عن امتنانه لأعضاء المجلس الآخرين لتعاونهم معنا. كما أود أن أشكر الأمانة العامة، وأن أعرب عن شكري الخاص للموظفين الذين يعملون معي لتفانيهم وجدهم خلال السنتين اللتين قضيناهما في عضوية المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل كولومبيا.

أود بداية أن أعرب عن امتناني لجميع زملائي لتعاونهم معنا خلال هاتين السنتين اللتين حاولنا خلالهما أن نسهم، بحماسة وتفان، في عمل مجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكر على وجه الخصوص أعضاء مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على ما أدلوه من ثقة لكولومبيا خلال المدة ٢٠٠١-٢٠٠٢.

وهذه مناسبة لأعضاء المجلس كي يتفكروا مليا في العمل الذي قمنا به العام الماضي. والآن، وبعد أن تعرفنا جيدا على الزملاء الذين تكلموا، والذين نقدر قدراهم وقدرات الأفرقة العاملة معهم، ونقدر، بطبيعة الحال، تفانيهم، وبعد أن شاطرناهم رؤيتهم للمجلس – وهي رؤية أود تأييدها بعد أن استمعت إلى البيانات التي قدموها – نفضل بهذه المناسبة أن نتفكر مليا في موضوع واحد، هو: اقتراح مواءمة وظائف المجلس مع التحديات الجديدة التي تواجهه في النهوض بمسؤولياته.

ونعتقد أنه في السنوات الأخيرة قد طرأ تحول أساسي على مفهوم السلم والأمن الدوليين. لقد دأب المجلس على التصدي للأخطار الناجمة عن المنازعات بين الدول أو المنازعات الداخلية، كما كانت الحال أثناء الحرب الباردة، ثم في فترة ما بعد الحرب الباردة. ومن الواضح أن تعريف مجلس الأمن للأخطار التي تتهدد السلم والأمن الدوليين لا يزال يستند إلى هذه المفاهيم الدولية التقليدية.

غير أنه منذ بداية الألفية الجديدة، اتُخذت خطوة إضافية مهمة جدا في مجال تعريف هذه الأخطار، لم نستوعب بعد آثارها استيعابا كاملا. فالواقع أننا قد أدرجنا ضمن هذه المجموعة من الأخطار، تلك الأخطار ذات النطاق العالمي، التي هي غير مقصورة، بطبيعتها، على إقليم معين أو سكانه. وهذا هو أبرز أثر للإرهاب الدولي على مفهوم الأمن الذي تشكله باطراد قرارات المجلس.

ونحن بإمكاننا أن نحدد بسهولة الحالات التي طُبق فيها هذا النهج الجديد، وإن كانت إجراءاتنا تثير أحيانا الشكوك ويعوزها التحديد؛ وهذا شيء لا بد للمجلس أن يعالجه إذا هو أراد أن يكون الأداة المثالية للتصدي لهذه الأخطار.

وقد أدرجنا في إطار هذه الأخطار العالمية الجديدة، أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، وما حدث مؤخرا من هجمات إرهابية في بالي، بإندونيسيا؛ واحتجاز الرهائن في موسكو؛ والهجمات التي وقعت في مومباسا، بكينيا، ضد مواطنين كينيين وإسرائيليين. وبعبارة أخرى، فإن المجلس قد تورط بالتدريج في معالجة الأخطار العالمية حالة بحالة، ردا على الأعمال الإرهابية، مما يمكن أن يشير إلى عجزه عن العمل. والسؤال هو: أي حالات الإرهاب ينبغي وصفها بأنها أخطار قمدد السلم والأمن الدوليين؟ وأيها لا ينطبق عليه هذا الوصف؟ وهل في هذا التصنيف فائدة؟ ألسنا بصدد الوقوع في محذور الدخول في مناقشات سياسية حامية الوطيس جدا بشأن حالات معينة لا تحظى بتوافق في الآراء داخل مجلس الأمن؟ وهل ينبغي عرض مثل هذه القضية الخلافية؟

ويبدو أن كل شيء يدل على أن قدرة مجلس الأمن على العمل وفقا لتعاريفه للأخطار التي تتهدد السلم والأمن الدوليين ليست ثابتة بل هي متفاوتة. فهو قد قام ولا يزال يقوم بدور بناء وفعال ومهم في المنازعات بين الدول، كما شاهدنا مؤخرا في حالة النزاع بين إثيوبيا وإريتريا. وقد قام أيضا ويمكنه أن يقوم بدور بناء وفعال ومهم في المنازعات الداخلية، كما شاهدنا في حالة سيراليون. وتنطوي كلتا الحالتين على مجموعة من المشكلات، حددت الأمانة العامة وأيضا أعضاء المجلس الكثير منها. وعلى أي حال، فإنه هنالك معارف متوافرة يتسنى بفضلها تجميع الخبرة اللازمة وتحقيق النتائج المنشودة.

غير أنه لا تتوافر لمجلس الأمن خبرة في إدارة الأخطار العالمية، والأمر الذي يثير المزيد من القلق أن الخبرة القليلة التي اكتسبها يبدو أنها تسلط الضوء على جوانب قصوره كمؤسسة.

ونحن نرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يناقش باستفاضة وبطريقة منهجية قدرته على أداء وظائفه في مواجهة هذه الأخطار العالمية، بنفس القوة التي يناقش بها رد فعله إزاء الأخطار التي تتهدد السلم والأمن الدوليين، والتي تنبع من منازعات دولية أو داخلية.

غير أن المناقشات لا تكفي. فلا بد للمجلس من أن يتخذ تدابير قوية وفعالة لتعزيز وتحسين قدرته على رد الفعل. إن عدم القيام بذلك، تترتب عليه التضحية بما للتعددية من صلاحية كأداة للرد على الإرهاب الدولي، وإضعاف صورة المجلس في عيون شعوب العالم، التي ترى أن أمنها الشخصي ذاته مهدد بالخطر.

وفيما يتعلق بهذا البند، نود أن نؤكد على الضرورة الملحة لتنقيح الولاية المنصوص عليها في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، لتعزيز الطابع الشمولي للقرار ١٣٩٠ (٢٠٠٢)، واستكشاف الخيارات المتعلقة بإيجاد وسائل جديدة تقوي من قدرة المجلس على الرد.

وفي ضوء الأخطار العالمية غير المقصورة على إقليم معين - وهي الأخطار التي دأب المجلس على النظر فيها - يتعين على الأمم المتحدة أن تكون أكثر قدرة على الابتكار، وأكثر تطورا، وأكثر حرفية.

ويتوجب على الأمانة العامة، التي تضطلع بقسط كبير في تنسيق أنشطة تنفيذ قرارات المجلس، أن تتغلب على جوانب القصور فيها، وأن تساعد في العمل بفعالية على مكافحة هذه الأخطار العالمية الجديدة التي تتهدد السلم والأمن الدوليين. ولا يجب أن تخشى هذه المنظمة من أن تسمي الإرهاب باسمه. والقيادة والقدرة تنبع من نيويورك، إذ لا بد للمرجعية من أن تكون هنا فيها.

وأود أن أختتم بياني بفكرة ربما تكون أساسية بشأن مستقبل مجلس الأمن. إننا ننهي مدة عضويتنا في مجلس الأمن كأعضاء غير دائمين باقتناع مطلق بأن هذه الهيئة ذات أهمية حاسمة لصون السلم والأمن الدوليين. إن هذه الصفة هي على وجه التحديد التي تتطلب منا أن نحقق نتائج ملموسة.

والآن أستأنف وظائفي بوصفي رئيس المجلس.

السيد بوبكر دايلو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء، سيدي الرئيس، أن أعرب عن امتنان وفدنا للمبادرة التي اتخذتموها بعقد هذه الجلسة الختامية لمجلس الأمن بمناسبة انتهاء السنة. إنها تتيح لنا فرصة أخرى لتبادل واسع المدى لوجهات النظر حول أنشطتنا، وتقييم ما تم إحرازه من نجاح في تحقيق الأهداف المقررة. وينبغي لهذه العملية أن تتيح لنا تحديد العقبات التي تعترض طريقنا، حتى يتسنى لنا اتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية، معززين بذلك فعالية ما نتخذه من إجراءات في المستقبل.

وقبل أن أخوض في لب الموضوع، أود أن أعرب عن مدى تقدير وفدي للمهارة، والحنكة، والفعالية التي أدرتم بها أعمال المجلس في كانون الأول/ديسمبر.

وليس هناك أدنى شك في أن السنة التي انتهت من فورها كانت مليئة بالتحديات للمجلس، تحديات كنا مصممين على معالجتها في وحدة من أجل صون السلام والأمن الدوليين. وقد تعين علينا أن نتعامل مع عدد من القضايا؛ بعضها أثبتت أنها أكثر تعقيدا من غيرها. وفي هذا السياق، حققنا نجاحا هائلا في القضاء على بؤر مشاكل معينة، في أنغولا، وسيراليون، وتيمور - ليشتي وإريتريا/ إثيوبيا، على سبيل المثال. وفي جميع هذه الحالات، مكنتنا الإرادة المتسقة للمجتمع الدولي والأطراف المهتمة في نهاية المطاف أن نتفق على إطار تعاوني مشترك يساعد في تحسين عملنا التشخيصي ويجد العلاج المناسب.

وحتى مع نجاحاتنا، يجب ألا ننسى أن كثيرا من الصراعات ما زالت موجودة، خصوصا في القارة الأفريقية.

وفي هذا الصدد، نحن ملزمون بواجب مواصلة تفكيرنا من أجل إيجاد نتائج ناجحة لكل حالة، وهذا هو دافعنا الأساسي. ولكي نفعل ذلك، يمثل اتخاذ نهج تشاركي قائم على القانون الدولي ومتمتع بمساندة جميع الجهات الفاعلة، في إطار كل من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، الاستراتيجية الأفضل التي ينبغي تعزيزها. ومن الواضح أن هذا النهج ينبغي أن يشمل حوارا داخليا حقيقيا، لا يستبعد أحدا، وبرنامجا دقيقا لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ورؤية تمتد إلى سائر المنطقة الإقليمية أو دون الإقليمية المعنية بالقضية.

والاستراتيجية التي بدأها المجلس من فوره تمشيا مع هذه الخطوط لتسوية المشكلة الليبيرية تستجيب، في رأينا، لهذا النهج وينبغي أن نشجع. ونود أن نذكر بصفة خاصة الفريق العامل المخصص المعني بمنع الصراعات في أفريقيا وحلها، والذي ساعدنا، من خلال مبادراته ومقترحاته، من وضع إطار إذا ما استخدمه مجلس الأمن بضمير حي، سيسمح لنا بالتغلب على العقبات وإيجاد تسوية لعدد من الحالات الدقيقة.

وعلى مستوى آخر، أسهمت لجان الجزاءات بفعالية، بمنهجياتها وإجراءاتها، في تنفيذ سياسة جزاءات ذكية ومحددة الهدف، كما ساعدت في إعادة إرساء السلام من خلال إعمال الضغط على الأطراف الفاعلة المختلفة. كذلك اضطلعت أفرقة الخبراء، المكونة لرصد تنفيذ الجزاءات، بدور لا يستهان به. ومع ذلك ما زالت هناك، في بعض الحالات حاجة لفعل الكثير، كما ينبغي أن تلهمنا تجربة نجاحنا. ويتعين علينا أن ننظر في كيفية متابعة التنفيذ المتكامل للجزاءات.

منذ ١١ أيلول/سبتمبر سنة ٢٠٠١ أصبحت مكافحة الإرهاب الدولي ضرورية أكثر من أي وقت مضى.

وفي هذا الصدد، نشيد بالعمل الهائل الذي قامت به لجنة مكافحة الإرهاب التي ينبغي تعزيز عملها بصورة أكبر وتكييفه لأشكال الإرهاب المخادعة المختلفة.

وعمليات حفظ السلام بدورها كانت إيجابية بصورة كبيرة. فقد سمحت لنا بتهيئة مناخ ملائم للتفاوض والحوار، بينما قيدت الإغراءات والتجاوزات وأدت، في كثير من الأحيان، إلى إرساء السلام النهائي. وتمثل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا، اللتان أنهتا ولايتيهما من فورهما، نموذجين بليغين لذلك. ولكن لا تزال توجد صراعات كثيرة أخرى، حيث ظلت قوات حفظ السلام متواجدة لسنوات كثيرة بدون حل يلوح في الأفق. ولنا الخيار، في تلك الحالات المحددة، في أن نعيد تحديد استراتيجيتنا بتكييفها للحقائق على الأرض، وهو ما يفترض سلفا، في رأينا، تنسيقا أفضل بين البلدان المساهمة بالقوات والتنفيذ الفعال للتوصيات التي وردت في تقرير الإبراهيمي.

خلال السنة قيد الاستعراض حسن مجلسنا بصورة كبيرة من أساليب عمله وأرسى شفافية أكبر في أنشطته. ولقد زدنا عدد اجتماعاتنا العلنية، مما سمح للدول الأعضاء بإيصال آرائها عن المسائل قيد الاستعراض. كذلك بدأنا عددا من أشكال الاتصال الأخرى التي مكنتنا من تقييم ما نفعله بصورة أفضل. كما أن المجلس أبدى اهتماما أكبر في المحاور الموضوعية التي ربما لا يكون بعضها، كما يقول البعض، من صلاحية المجلس، بالرغم من أنها تساعدنا في أن نفهم بصورة أفضل طبيعة بعض حالات الصراع. ومن الأمثلة على ذلك قضايا الأمن الغذائي وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في مناطق الصراع. وتبدو فكرة جيدة لنا أن نشدد على أهمية بعثات الأمم المتحدة الميدانية، التي ينبغي تشجيعها.

ويتعلق ميدان هام جدا آخر بتنفيذ القرارات التي نعتمدها فما نراه لا يدعو لكثير من التشجيع، لأنه توجد قرارات عديدة لم تنفذ بعد. ويجب علينا بذل جهد لتحاشي الانتقائية وتغيير الواقع الراهن.

كل هذه الأفكار هي بالنسبة لنا طريقة لصون السلام والأمن الدوليين. ولكي نتوصل لهذا الهدف، نقول مرة أخرى إنه يجب أن تكون لدينا عزيمة أكبر وإرادة أقوى، كما يجب علينا أن نسترشد في إجراءاتنا اليومية بفكرة أننا لا يمكن أن ننجح إلا بالوحدة، التي هي قاعدة مصداقيتنا.

السيد كنوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): كان عمل مجلس الأمن في سنة ٢٠٠٢ مكثفا بصورة كبيرة، وخاصة في شهر كانون الأول/ديسمبر. وحدثت زيادة كبيرة في عدد اجتماعات المجلس وفي كل من المشاورات الرسمية وغير الرسمية. وقد اعتمد المجلس هذه السنة أكثر من ١٠٠ قرار وبيان رئاسي رسمي. وأوفدنا ثلاث بعثات من المجلس إلى إريتريا وإثيوبيا ومنطقة البحيرات الكبرى وكوسوفو. ونعتقد أن مجلس الأمن أنجز عملا يدعو للإعجاب مع ازدياد عبء عمله. وكانت الاجتماعات موضوعية ومحورية في طبيعتها وركزت على تحقيق نتائج محددة. وكان من نتائج عملنا المشترك اعتماد نطاق كامل من القرارات الهامة بشأن عدد من النقاط الملتهبة في الساحة الدولية. ومع ذلك، كان في صدارة عمل المجلس في سنة ٢٠٠٢ موضوع مكافحة الإرهاب. كذلك ارتبط جزء كبير من عملنا بالقضايا الأفريقية. وقد أولى المجلس انتباها لا بأس به لإيجاد تسوية في الشرق الأوسط، وللمشاكل في أفغانستان والحالات المتعلقة بالعراق ودول البلقان.

ونحن اليوم نودع خمسة وفود أنهت عملها في المجلس، ونحن شاكرون لها على الاهتمامات التي طرحتها ببلاغة عن عمل المجلس وعلى رغبتها في صقل عمله. ونحن نشاطرها كثيرا من هذه الاهتمامات. وبشأن عدد من هذه الاهتمامات لم تكن مواقفنا متفقة، وهو أمر طبيعي، ما دام أنه بالإضافة إلى أهدافنا ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تجمعنا معا، لدينا أيضا مصالح وطنية. الأمر المهم هو أننا متحدون في رغبتنا في زيادة فعالية عمل المجلس بوصفه جهاز الأمم المتحدة الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن السلام والأمن الدوليين.

وفي معرض كلامي عن إسهام الوفود المغادرة في عمل المجلس، أود أن ألاحظ الإسهامات التالية. إن العمل الدؤوب والمضني لزملائنا الأيرلنديين في البحث عن تسويات تحظى بقبول متبادل ونظر أكثر المشاكل جدية التي يواجهها المجلس لهو أمر يجد التقدير العميق من جميع أعضاء مجلس الأمن. ويستحق السفير ريتشارد راين وسائر أعضاء الوفد الأيرلندي أعلى درجات التقدير على قيادتهم الناجحة للجنة مجلس الأمن المعنية بالجزاءات ضد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا).

ونحن نحيط علما بالعمل النشط الشامل الذي قام به وفد موريشيوس، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالمسائل الأفريقية. والمناقشات التي جرت في فريق السفير جاغديش كونجول العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها ساعدتنا أيضا على التركيز على مشاكل كثيرة بشأن القارة الأفريقية، وساعدتنا على توليد أفكار جديدة مبتكرة.

والعمل الفعال والنشط الذي قام به الوفد النرويجي، برئاسة السفير أولي بيتر كولبي، أسهم إسهاما كبيرا في عمل المجلس الناجح خلال العامين الماضيين. والمقترحات النرويجية المحددة والملموسة بشأن مختلف المشاكل التي عرضت علينا مساعدتنا على التوصل إلى توافق آراء عاجل بين أعضاء مجلس الأمن. وجهود الوفد النرويجي والسفير كولبي في

رئاسة لجنة المجلس للجزاءات بشأن العراق تستحق تقديرا كبيرا.

وأود أن أذكر الإسهام القيم الذي قدمه وفد سنغافورة، والسفير كيشوري محبوباني شخصيا، في تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. ونهج سنغافورة كان منظما ومحددا إلى حد كبير. وسنتمكن من استخدام الكثير من أفكار زملائنا السنغافوريين في عملنا مستقبلا.

والرئاسة الراهنة تأكيد آخر على المستوى الراقي من الصفات المهنية التي يتحلى بها زملاؤنا الكولومبيون. إن عمل الوفد الكولومبي في مجلس الأمن كان متسما بروح مهنية عالية، وركز على إيجاد الحلول المقبولة لكل الأعضاء، حتى عندما واجه اختلافات حادة بين أعضاء المجلس. ونحن نلاحظ ونثني على مستوى القيادة الرفيع الذي بلغه السفير بالدييسو والوفد الكولومبي كله في لجنة مجلس الأمن المعنية بالجزاءات المفروضة على طالبان.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئ كل الزملاء في مجلس الأمن وأتمنى لهم عاما جديدا سعيدا وهو عام ٢٠٠٣. ولكل الدول الأعضاء الحاضرة هنا اليوم ولزملائنا من الأمانة العامة، نعرب عن أخلص تمنياتنا بالصحة الطيبة وبالنجاح.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على كلماته الرقيقة الموجهة إلى أعضاء المجلس الذين ستنتهي عضويتهم.

السيد نغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): في أيلول/سبتمبر، تحدى الرئيس بوش مجلس الأمن أن يرقى إلى مستوى ولايته ليتصدى لعدم امتثال العراق لالتزاماته بنزع السلاح. وعهد إلى المجلس بالتوصل إلى حل لمواجهة هذا التحدي. وأسفر ذلك في نهاية الأمر عن اتخاذ القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وخلال ثمانية أسابيع من المفاوضات، لم يقتصر المجلس على وجهات نظر أعضائه فحسب، وإنما أتاح الفرصة لكل الدول لتساهم في هذه العملية المستمرة البالغة الأهمية. ومجلس الأمن أكد بذلك من جديد دوره الهام في التصدي لتهديد العراق للسلم والأمن الدوليين.

وبالنسبة للمسائل الأفريقية، أسهم المجلس إسهاما هاما، الكثير منه لم تهتم به الصحافة هنا في الولايات المتحدة اهتماما كبيرا، لكنه لا يزال هاما جدا لأعداد كبيرة من البشر على هذا الكوكب. فعلى سبيل المثال، ساعد تأييد المجلس العاجل لاتفاق بريتوريا في نيسان/أبريل على الإبقاء على قوة الدفع وراء الاتفاق. وقرارنا بتوسيع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والإذن بعمليات المرحلة الثالثة أبرز دعمنا لعملية السلام.

ومما أسهم في تلك القرارات التي اتخذها المجلس نهج المجلس المجدد بتوسيع دائرة المعلومات بخصوص تلك المسائل. فعلى سبيل المثال، في آب/أغسطس، اجتمع وزراء خارجية الدول الموقعة على اتفاق بريتوريا مع المجلس في جلسة رسمية مفتوحة لإعادة تأكيد تأييدهم للاتفاق، وللإجابة عن أسئلة الأعضاء. والقرار بعدم إدلاء أعضاء المجلس ببيانات في تلك الجلسة أبقى التركيز على وزراء الخارجية، وأعطى البيان الرئاسي النهائي للمجلس وزنا سياسيا أكبر.

وفي سيراليون، كان عمل المجلس في حث إدارة عمليات حفظ السلام وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون على الاضطلاع بدور في انتخابات أيار/مايو الناجحة عملا حاسما. ومن الضروري أن يولي المجلس نفس القدر من الاهتمام الآن للمحكمة الخاصة لسيراليون، التي هي في طريقها إلى إصدار أحكامها في أوائل عام ٢٠٠٣. والأمن، والإبعاد، والمسائل الاجتماعية التي سيثيرها ذلك تتطلب دراسة المجلس. والمحكمة التي هي مؤسسة فريدة من نوعها، والمستقلة عن منظومة الأمم المتحدة، لكن إنشاءها جاء على

أيدي الأمم المتحدة وسيراليون بناء على توصية مجلس الأمن، ستحتاج إلى تأييد المجلس السياسي خلال الأشهر القادمة. وكيفية استجابتنا ستحدد نجاح المحكمة النهائي.

بالنسبة إلى الشرق الأوسط، أسهم المجلس إسهاما هاما في عام ٢٠٠٢ عن طريق توفير المرحلة النهائية من تسوية هذا الصراع المتبقي باتخاذ القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، الذي أكد فيه مجلس الأمن، للمرة الأولى، رؤية دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها. وذلك القرار كان تطلعيا وأصبح الآن محفوظا في هيكل القرارات التاريخية التي تشكل أساس التفاوض على السلام. والأمين العام وشركاء رئيسيون في المجتمع الدولي يشاركون مشاركة هامة، كأعضاء في اللجنة الرباعية، في العودة بالأطراف إلى طاولة المفاوضات.

إن التحدي الذي يتعرض له المجلس بخصوص الشرق الأوسط ماثل أمامنا الآن. وبوسعنا أن نظل على طريق بناء يؤيد جهود اللجنة الرباعية وغيرها المشاركين بصعوبة كبيرة في الوساطة في الشرق الأوسط، أو بوسعنا أن نعود إلى الممارسة المدمرة الخاصة بالسعي إلى إصدار قرارات متحيزة، تكيل النقد إلى طرف واحد - أي إسرائيل. ونحن لا نتفق على الإطلاق مع النهج الذي تتبعه مشاريع قرارات تسعى إلى إبراز مسألة الاحتلال بينما تتجاهل المسؤولية الفلسطينية عن القضاء على الإرهاب. وفي عام ٢٠٠٢، خطا مجلس الأمن خطوات عديدة إلى الأمام في الاعتراف بالشيء الواضح: أن التفجيرات الانتحارية بالقنابل تدمر إمكانات السلام، وأيضا أرواحا بريئة. وأود أن أطرح سؤالا: هل ستتوفر للمجلس الشجاعة في عام ٢٠٠٣ ليوجه اهتمامه إلى تلك الجماعات ومؤيديهم الذين ينشرون ويرتكبون ذلك العنف والإرهاب؟

وأخيرا، فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، أود أن أسترعي الانتباه إلى العمل الهام الذي قامت به اللجنة، التي ترأسونها - سيدي الرئيس - بفعالية في التصدي للتهديد الإرهابي الذي تفرضه القاعدة، وأيضا العمل المستمر الذي قامت به لجنة مكافحة الإرهاب، الذي لم يسبق له مثيل، والتي يرأسها زميلي السير جيرمي غرينستوك.

وأود أن أختتم بشكر الرئاسة الكولومبية على تهيئة الفرصة لنا اليوم للتفكر، ربما في اللحظة الهادئة الوحيدة خلال الشهر، في التحديات والمنجزات خلال العام الماضي وخلال العام القادم. والحقيقة أنه في الوقت الذي يتركنا خمسة من زملائنا، أحيي الإسهامات التي قدموها جميعا خلال رئاساتهم، وأيضا خلال فترة عضويتهم كلها.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على تعليقاته الموجهة إلى الأعضاء الذين ستنتهي عضويتهم.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): في نهاية العام سيكمل خمسة من أعضاء المجلس مدة عضويتهم فيه. وينطوي تنظيمكم هذه الجلسة الختامية يا سيدي الرئيس على دلالة بالغة، ونحن ممتنون لكم على ذلك.

كما أود أن أهنئكم على الكيفية الرائعة التي تترأسون بها أعمال المجلس هذا الشهر. وبالرغم من أن أيام عمل المجلس تقلصت في شهر كانون الأول/ديسمبر بسبب الأعياد، فقد نوقشت بتعمق البنود ذات الصلة من برنامج العمل الذي تقرر في بداية الشهر. كما أنه تم التطرق بشكل مناسب إلى بعض المسائل البالغة التعقيد والصعوبة. وينعكس عملكم الشاق وتخطيطكم السديد أنتم والبعثة الكولومبية في استطاعة مجلس الأمن الاضطلاع بمهمته على نحو مثمر يتسم بالشفافية والكفاءة. وقد قام الرئيس بصفة خاصة بتزويد

الأعضاء كل يوم بمعلومات مفصلة عن أعمال اليوم التالي وعن المرحلة التالية من العمل، الأمر الذي أفادنا كثيراً في الإعداد لها. وأعرب عن تقديري لذلك.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضاً لأعرب عن شكرنا الصادق للأعضاء الذين تنتهي عضويتهم، وهم أيرلندا وسنغافورة وكولومبيا وموريشيوس والنرويج. وقد شاركوا خلال العامين الماضيين مشاركة نشطة في النظر في مختلف المسائل المعروضة على المجلس وترأسوا بشكل ممتاز أعمال الأجهزة الفرعية التابعة له. ولن ننسى إسهاماتهم القيمة في أعمال مجلس الأمن.

ومرة أخرى أود أن أرحب بانضمام أنغولا وإسبانيا وألمانيا وباكستان وشيلي إلى عضوية المجلس. ونرى أن هذه البلدان ستضفي على أعمال المجلس حيوية جديدة. وسيتعاون الوفد الصيني معها عن كثب.

وقد نظر المجلس على نحو جيد التوقيت طوال العام الذي أوشك على الانتهاء في مجموعة من المسائل، من بينها مكافحة الإرهاب، والعراق، والشرق الأوسط، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. واعتمد ما يزيد على ١٠٠ قرار وبيان رئاسي. وحين أقول ذلك، فهو لا يعني أنه كلما زاد عدد الوثائق التي يصدرها المجلس كلما كان ذلك أفضل. فكل ما أقصده أن أؤكد أننا قد أحرزنا تقدماً ملموساً. ففي مجال مكافحة الإرهاب، على سبيل المثال، قام مجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب بشكل عام بمهمة هائلة في التعاون والاضطلاع بالجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب. وقد أرسينا قاعدة وطيدة للغاية. ولهذا العمل أثر بعيد المدى.

وفيما يتعلق بالمسألة العراقية، بذل مجلس الأمن، وما زال يبذل، جهوداً مثمرة في سبيل الكشف عن المعلومات عن تدمير أسلحة الدمار الشامل توطئة لتسوية هذه المسألة سياسياً في إطار الأمم المتحدة وتجنباً للحرب. ولذلك فإننا نرى أن عمل مجلس الأمن كان مثمراً في هذا المجال أيضاً. ومن الجدير بالذكر أن السعي للتوصل إلى توافق في الآراء من خلال التشاور قد أصبح سمة بارزة من سمات عمل المجلس. ونرجو لهذا الاتجاه أن يستمر.

وقد مثلت المسائل الأفريقية نصف بنود جدول أعمال المجلس تقريباً. وتم إحراز بعض التقدم هذا العام بالنسبة لقضايا البؤر الأفريقية الساخنة، وفي بعض الحالات كان هذا التقدم رائداً وشديد الدلالة. ويمكن للفريق العامل المعني بالمسائل الأفريقية ولمجلس الأمن أن يدرسا بمزيد من التعمق وأن يتدبرا خلال العام المقبل أساليب تعزيز التنسيق والتعاون مع الاتحاد الأفريقي، والمنظمات الإقليمية الأفريقية والبلدان الأفريقية المعنية، بغية اعتماد تدابير فعالة لتعزيز التسوية المبكرة للقضايا الأفريقية ولتوطيد التقدم الذي تم تحقيقه.

وختاماً، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأرجو لرئيس مجلس الأمن وسائر أعضائه، بما في ذلك عموم أعضاء الأمم المتحدة، عيد ميلاد سعيد وعاماً موفقاً.

السيد شونغونغ أيافور (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يشكركم يا سيدي الرئيس على هذه المبادرة الممتازة التي تتيح لأعضائنا الذين انتهت مدة عضويتهم أن يقولوا كلمتهم الأخيرة، إن جاز هذا التعبير، استناداً إلى ما اكتسبوا من خبرة على مدى عامين في قلب هذه الهيئة العالمية الفريدة التي يمكنها، من خلال قرار مؤلف من بضع فقرات، أن تقرر أمر السلام أو الحرب.

وفي وقت ينصبّ فيه الكثير من الاهتمام على مجلس الأمن، يتبين نفع هذه التجربة وأهميتها أكثر من أي وقت مضى. وستكون الكاميرون بالتأكيد في موقف أفضل يتيح لها المشاركة بشكل أكثر جدوى في تقييم أعمال مجلس الأمن بعد ١٢ شهراً، حين تتحرر شأنها شأن جميع الأعضاء

الخمسة الذين تنتهي مدة عضويتهم من القيود والالتزامات التي يمليها التضامن، إن لم يكن التواطؤ، الذي يربط بين الأعضاء المنتمين إلى ناد واحد.

وأودّ صباح اليوم أن أركز بصفة أساسية على شاغلين أو ثلاثة شواغل. ويتعلق أولها بعملية صنع القرار داخل مجلس الأمن، ولا سيما الدور الذي يُنتظر من الأعضاء المنتخبين القيام به في المجلس. ويشكل وجود الأعضاء الدائمين في مؤسسة من المؤسسات ميزة لا شك فيها. فهو ينطوي على إلمام شبه كامل بالمسائل والإجراءات والممارسات، بل وبما لا يتم الإعراب عنه. وعندما تقترن هذه العضوية الدائمة بعلاقة مواتية بنوع خاص من علاقات القوة، فإنه يتولد عنها ميل إلى استغلال ذلك الوضع لإعطاء دفعة لآراء صاحبها ومصالحه، وقد يكون في ذلك أحياناً ضرر على الرسالات ذات الأهمية العامة التي أدت في المقام الأول إلى إنشاء هذه المؤسسة.

وبالرغم من المظاهر، ثمة نمط سلوكي يشترك فيه جميع أعضاء المجلس الذين كثيراً ما يميلون، برغبتهم أو عن غير رغبة، إلى الاعتقاد بأن الاتفاق بين الخمسة الدائمين مساوٍ للاتفاق بين الأعضاء الـ ١٥. وقد يكون في عودة مجلس الأمن إلى تكوينه الأول فائدة للمجلس. ذلك أنه مؤلف من ١٥ عضواً، ولكنه يتحول شيئاً فشيئاً إلى هيئة من خمسة أعضاء مضافاً إليهم ١٠. ولا يمكن لهذه الثنائية إلا أن تؤثر في الشفافية والمشروعية اللتين نطمح جميعاً إليهما. وأقرب مثال على ذلك القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). فقد اتخذه الأعضاء الـ١٥ بإجماع الأصوات وبإحساس من المسؤولية. بيد أننا بمجرد التصويت عليه عدنا في التنفيذ إلى ردود فعلنا اللاإرادية بوصفنا نادياً من خمسة أعضاء، أو من ١٠، أو من اثنين، وهلم جرا. والغرض من تلك الملاحظة ليس انتقاد المجلس بقدر تنبيهه إلى وجود مشكلة. وأثناء الجلسة المفتوحة بشأن العراق في شهر تشرين الأول/أكتوبر، أقحمت الجمعية العامة نفسها في المجلس – وليس هناك طريقة أخرى لوصف ما حدث– لكي تقول تحديدا، إنه قد عُهد إلى المجلس ببعثات حفظ السلم والأمن الدوليين لأسباب تتعلق بالفعالية والشأن العملي أكثر من أي شيء آخر. ولا يعطي الميثاق شيكا على بياض لأحد، لأنه في الأمد الطويل، الجمعية العامة هي الهيئة التي تضم جميع أعضاء المنظمة، والتي لها الشرعية الكاملة. وينبغي الحفاظ على الالتزام بالمساءلة داخل جميع الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة. وينبغي أيضا أن يذكرنا هذا بأن الأعضاء الذين تنتخبهم الجمعية العامة هم الذين يمنحون قرارات مجلس الأمن شرعيتها الديمقراطية. وفي غياب ممارسة سليمة، يخاطر المجلس بفقدان شرعيته ومصداقيته.

والشاغل الآخر الذي أود أن أركز عليه في هذه الجلسة الختامية يتعلق بمشكلة الجزاءات التي يفرضها المجلس على بعض الدول التي تنتهك مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة. وما زال المجلس يبحث عن استراتيجية عالمية للخروج من نظام الجزاءات. وهو يناضل أيضا لإيجاد سبل فعالة لمواجهة الاستراتيجيات التي تهدف إلى تجاوز الجزاءات، تلك الاستراتيجيات التي تستخدمها شبكات الجريمة المنظمة بصورة متزايدة. ومما يزيد الأمر صعوبة، تزايد نسبة الإجرام في الاقتصادات التي تفرض عليها الجزاءات. ولذلك، يجب أن يجد المجلس صيغا متوازنة تمنع الوصول إلى نقطة الانفجار، لأنه بعد نشوب الصراع تتزايد صعوبة العودة إلى الحياة الاقتصادية والاجتماعية العادية في البلدان المعنية.

وهذا التوازن العادل، في رأينا، لا غنى عنه لإدارة الجزاءات بالمعنى الدقيق. وبالفعل، توضح العديد من الأمثلة أن الجزاءات لها وطأة مدمرة على السكان الضعفاء – النساء والأطفال والفقراء – أكثر من وطأتها على الأنظمة في البلاد. ونتيجة لذلك، يجب أن نحسن من عملنا فيما يتعلق بمراعاة البعد الإنساني حينما يتخذ المجلس قرارات بشأن الجزاءات. وتعتمد الصيغة التي بدأت تؤتي ثمارها، والتي ينبغي أن

ندعمها بكل قوة، على الجزاءات بصورة متزايدة التي لها أهداف محددة للغاية. وعلى أية حال، ينبغي مناقشة التكيف الاجتماعي لهذا الاستهداف. ويجب أن يعقد المجلس نقاشا موضوعيا في المستقبل القريب بشأن وطأة الجزاءات على سكان واقتصادات دول أخرى ذنبها الوحيد هو أنها مجاورة للدول المذنبة.

وختاما، أود أن أثير موضوعا مهما لوفدي وله علاقة وثيقة بمواضيع الساعة. في التصدي لحالات الحرب الأهلية أو الصراعات الداخلية التي تنشب بين الحكومات المنتخبة بصورة ديمقراطية وبين حركات المتمردين، أو بصورة أكثر عمومية، ضد المعارضة المسلحة، ترك المجلس في بعض الأحيان – بسبب سلبيته وبعض تنازلاته المتسامحة – انطباعا بأنه أضفى الشرعية بصورة مستترة على بعض الحركات المتمردة. ويجب التصدي لتلك المشكلة؛ حيث أنها مصدر قلق كبير ويجب أن يجد المجلس استجابة ملائمة وأخلاقية لها.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، يشكركم وفد بلادي ويرحب بالجهود التي بذلتموها لعقد هذه الجلسة الختامية لمناقشة أعمال المجلس. وقد استمعنا بكل اهتمام بشكل خاص للبيانات التي ألقاها ممثلو الوفود التي ستنتهي ولاية عضويتها في المجلس مع نهاية هذا العام. ويسرنا أن نكرر شكر سورية لوفدكم على إصراركم على تقديم معلومات يومية دقيقة لباقي أعضاء المجلس حول برنامج عمله، الشيء الذي نعتقد أنه يجب أن يتحول إلى ممارسة دائمة في إطار تحسين إجراءات عمل المجلس.

تتزامن هذه الجلسة مع اقتراب موعد نهاية العام، مما يسمح لنا باستعراض وتقييم أعمالنا لا في هذا الشهر وحده، وإنما في السنة بأكملها. ونود هنا أن نعبر عن تقديرنا لممثلي الدول الخمس الذين سيغادرون المجلس بعد أيام قليلة، على ما قاموا به من مساهمات كبيرة في أعمال المجلس وخاصة في مجال تطوير آليات عمله وإجراءاته. وفي تحمل مسؤولية اتخاذ العديد من القرارات الهامة والمصيرية. ولأنه ما زال أمامنا عام كامل وبضعة أيام حتى انتهاء ولاية سورية في مجلس الأمن، فإننا نعد بتقديم آراء أكثر شمولية حول أداء المجلس في مثل هذا الوقت من العام القادم.

تنبع أهمية جلستنا اليوم من إيماننا العميق بالعمل جميعا للمضي قدما نحو تحسين أداء المجلس وتحسين إجراءات عمله لكي يصبح أكثر شفافية وفعالية في عمله. وكي يكون قادرا على مواجهة التحديات المطروحة على جدول أعماله وفي إطار ما ينص عليه الميثاق. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن احترام إجراءات عمل المجلس ومعاملة جميع أعضائه على قدم المساواة، هما أمران ضروريان للحفاظ على وحدة المجلس ومصداقيته.

وكان بودنا التقيد بإجراءات المجلس وقواعد عمله الملزمة عندما تعامل مع الاعلان العراقي، حيث حددنا موقفنا إزاء ذلك في رسالة تم تعميمها بوصفها وثيقة من وثائق المجلس. وكلنا أمل في أن يصحح المجلس الخطأ الذي تم ارتكابه، خاصة وأن عددا ليس بالقليل من أعضائه أعلنوا، في اجتماعاتنا التشاورية الأخيرة، رغبتهم في الحصول على نسخة كاملة من الإعلان العراقي كي يتمكنوا من إبداء رأيهم بشكل مستقل ومسؤول، وكي نحافظ على وحدة عمل المجلس إزاء القضايا الهامة، كما شدد على ذلك العديد من أعضاء المجلس أمام هذه الجلسة.

ولا يخفى على أحد في المجلس أنه تم تحقيق تقدم ملحوظ في مجال شفافية عمله. فقد عقد المجلس أكبر عدد من الجلسات العلنية لم يسبق لها مثيل، وتمت مشاركة أكبر عدد من الدول غير الأعضاء في المجلس في أعماله، حيث

أتيحت لها فرصة التعبير عن آرائها إزاء القضايا السياسية المطروحة، ورؤيتها المتعلقة بإيجاد حلول لهذه القضايا. وعقد المجلس كذلك عدة جلسات ختامية تم فيها تقييم عمله من قبل الدول الأعضاء وغير الأعضاء.

ولقد حقق المجلس تقدما ملحوظا خلال المرحلة المنصرمة. فإدراج إحاطة إعلامية منتظمة على جدول أعماله حول الحالة في الشرق الأوسط كانت من بين الانجازات التي تستحق الذكر. فقد كان المجلس يفتقر طيلة سنوات عمله إلى فرصة من هذا القبيل لمناقشة الحالة في منطقة متفجرة، تشكل تهديدا حقيقيا للأمن والسلم في العالم. وبنفس الوقت، يجب ألا يغيب عن أذهاننا أن عدم متابعة المجلس لتنفيذ عدد من قراراته، يؤثر سلبيا على عمله ويحول دون إحراز تقدم حقيقي في التوصل إلى تسوية في هذه المنطقة ومناطق أخرى تشهد نزاعات. فالتعامل مع قرارات المجلس وضرورة تنفيذها يجب أن يكونا على قدم المساواة، ومن دون ازدواجية في المعايير.

واعتبرت سوريا الشرعية الدولية التي تمثلها الأمم المتحدة بمختلف أجهزتها، بما في ذلك مجلس الأمن المعني بالحفاظ على الأمن والسلم في العالم، إحدى الدعائم الأساسية التي تستند إليها في تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط بشكل خاص، وفي مناطق العالم الأخرى بشكل عام.

وفي هذا المجال، فإن سوريا تنظر إلى أية محاولة لإبعاد مجلس الأمن عن التعامل الحثيث مع قضايا الشرق الأوسط تحت ذرائع مختلفة باعتبارها أمرا ليس مستهجنا فحسب، بل ويتناقض مع مفهوم الأمن الجماعي ويتناقض مع الميثاق ورغبة دول العالم في التعاون بغية إيجاد حلول للتحديات التي يواجهها عالمنا. كما نعتقد بقوة أن محاولات مساواة الشعب الفلسطيني الذي يخضع للاحتلال الإسرائيلي البغيض والمستمر، وسياسات الحكومة الإسرائيلية لإرهابية والمناهضة للسلام العادل والشامل، تمثل تناقضا واضحا وفاضحا مع الميثاق، وهي انتهاك غير مقبول لدور الأمم المتحدة ومجلس الأمن. فالاحتلال الإسرائيلي لأرضنا الذي يشكل أعلى درجات الإرهاب هو الأمر الذي يجب على مجلسنا التصدي له عند الحديث عن الصراع العربي الإسرائيلي، وهو الأمر الذي يجب العمل على إنهائه والتخلص منه بوصفه أولوية في عمل المجلس للتوصل إلى حل عادل وشامل في الشرق الأوسط، بدلا من الحديث عن إرهاب مزعوم يقوم به الشعب الفلسطيني الذي هو ضحية للإرهاب الإسرائيلي.

ولقد بذل مجلس الأمن جهودا كبيرة في معالجة القضايا الأفريقية، بغية التوصل إلى تسوية للنزاعات في مناطق الصراعات المحتدمة هناك. وساعد إنشاء الفريق العامل المعني بمنع نشوب الصراعات وحلها في أفريقيا والذي ترأسته موريشيوس بكل كفاءة وجدية وفعالية في الأداء، على تعزيز دور المجلس والإسهام في خدمة المسائل الأفريقية. وبالفعل فقد تابع المجلس التطورات التي حصلت في أنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبريا، وسيراليون، وأولى اهتماما خاصا للصومال في الفترة قيد النظر. إلا أنه ما زال يتعين علينا القيام بالكثير في هذا المجال. ونشير في هذا الصدد إلى أن بعثات مجلس الأمن إلى مناطق الصراع أسهمت إلى حد كبير، في وضع حد للنزاعات والتوصل إلى تسوية لأنها مكنت الأعضاء من التعرف على حقيقة الوضع القائم هناك. كما ناقش المجلس، العديد من المسائل الموضوعية سواء كان ذلك في مجالات عمليات حفظ السلام أو المرأة والأمن والسلام والأطفال والمدنيين في الصراعات المسلحة، وكذلك موضوع الإرهاب. وقد حقق المجلس نجاحات في معالجة العديد من هذه القضايا وأحرز تقدما لا يمكن التغاضي عنه.

إن سوريا ستواصل العمل باهتمام لإرساء الشفافية في عمل المجلس، وتتطلع إلى مزيد من العمل الجاد لتحسين

آليات عمل المجلس وجعله أكثر مصداقية واستجابة لما ينص عليه الميثاق.

السيد تافروف (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولا أن أشارك المتكلمين السابقين في الإعراب لكم ولكل فريق وفد كولومبيا عن أحر تهانئنا على توجيهكم القدير لعمل مجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. لقد تصديتم للتحديات التي تواجه المجلس بطريقة لافتة رغم أن برنامج عمل المجلس خلال الشهر كان برنامجا ناشطا حقا.

إن هذه الجلسة الختامية للمجلس تتصف بشكل من الأشكال بطابع فريد ورمزي، حيث أنها تعقد في نهاية السنة، في أنسب وقت لإعادة النظر فيما تحقق وفيما لم يتحقق خلال العام المنصرم. بالإضافة إلى ذلك، حان الوقت للاستماع إلى آراء الأعضاء غير الدائمين الذين سيغادرون المجلس. وهذه الآراء قيّمة بالفعل، لأنها توفر استعراضا موجزا لخبرة امتدت سنتين يمكن للمجلس أن يستند إليها لإعداد أنشطته في المستقبل. وبما أن المتكلمين السابقين قد غطوا فعلا أغلبية المجالات ذات الصلة بهذه المناقشة، لا أود سوى أن أركز بإيجاز على مسائل مختلفة نعتبرها مهمة.

فيما يتعلق ببرنامج العمل، نؤيد الرأي القائل إنه خلال السنة الماضية، عالج المجلس، وبصورة مستمرة، مجموعة من الحالات السياسية والأمنية المعقدة، محققا نتائج إيجابية بشأن عدد من المسائل. ويتمثل أكثرها إقناعا في التطور المحقق في تيمور الشرقية، والعمل الممتاز بشأن افغانستان، وتحسن الحالة في سيراليون، والتقدم الحاصل في البلقان في إطار إنجاز بعثتي الأمم المتحدة مهامهما بنجاح في البوسنة والهرسك وبريفلاكا.

إن الحجم الهائل للعمل الذي أنجزته لجنة مكافحة الارهاب واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بهدف تهيئة الظروف الضرورية للتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، يستحق بلا شك تقييما إيجابيا. والجزء الأكبر من عمل المجلس خصص للصراعات في القارة الأفريقية، رغم تحقيق نتائج مختلطة.

ولقد تحقق تقدم ملحوظ في حل الصراع القائم في منطقة البحيرات الكبرى، ولربما كان أكثر الصراعات تعقيدا في أفريقيا. إنه صراع يمكن لمجلس الأمن أن يحدث فرقا بشأنه. والمجلس ظل، على مدار السنة، على اتصال مستمر مع الأطراف. والبعثة التي أرسلت إلى المنطقة في شهر أيار/مايو والجلسة الرفيعة المستوى التي عقدت بين الأطراف في أيلول/سبتمبر في نيويورك، شكلتا مساهمة إيجابية في جهود المجتمع الدولي المنسقة لإحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة بأسرها. وفي عام ٢٠٠٣ سيتعين علينا أن نظل نشطين فيما يتعلق بهذه المسألة من أجل توطيد عملية السلام.

ولئن كانت الحالة في سيراليون قد تحسنت كثيرا في عام ٢٠٠٢ بفضل الإجراءات التي اتخذها المجلس وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في سيراليون، بالإضافة إلى الجهود المشكورة التي بذلتها المملكة المتحدة، فإن المجلس ما زال يتعين عليه أن يتابع عن كثب الحالة غير المستقرة في ليبريا المجاورة لها. واتخذت خطوات كبيرة في عملية السلام في أنغولا. كما أن جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام فيما يتعلق بإثيوبيا وإريتريا مشجعة أيضا. ويتعين علينا أن نواصل العمل بجد ونشاط تجاه كل هذه القضايا في العام المقبل.

وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها عملية التيسير والمبادرة الإقليمية فيما يتعلق بالحالة في بوروندي، فإن تلك الحالة ما زالت تتطلب الرصد الوثيق من جانب المجلس. ويتعين علينا أيضا أن نتابع عن كثب التطورات الجارية في كوت ديفوار.

ومن الخطوات الهامة إلى الأمام التي اتخذت في هذا الصدد بدء المرحلة الثانية من عملية المصالحة الصومالية. وينبغي للمجلس أن يواصل إيلاء اهتمام ذي أولوية للحالة في هذا البلد من أجل إيجاد الوسائل الملائمة لعكس اتجاه عملية الانزلاق إلى حالة الاضطراب السائدة في ذلك الجزء من أفريقيا.

وفيما يتعلق بأنشطة لجان الجزاءات، استمعنا باهتمام إلى الإحاطات الإعلامية التي قدمها الرؤساء المنتهية ولايتهم أمس. إن الآراء التي تم الإعراب عنها، والدروس التي تعلمناها، والتوصيات التي تم تقديمها فيما يتعلق بالتحسينات التي يمكن إدخالها على أساليب العمل يجب بالتأكيد أخذها بعين الاعتبار في أنشطة المجلس في المستقبل. ويمكن تقديم إسهامات هامة في هذا الاتجاه في عمل الفريق العامل المعني بالجزاءات، الذي استأنف عمله، ولكنه لم يحقق بعد أي تقدم حقيقي بالنسبة للتوصيات التي قدمت في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بأساليب العمل، ينبغي للمجلس أن يواصل بالتأكيد البناء على النتائج الإيجابية التي تحققت بالفعل وذلك في مجال زيادة الانفتاح والشفافية والتفاعل مع وسائط الإعلام. ويجب أيضا التنويه بأهمية تعزيز التعاون مع أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها الأخرى على أساس الميزة النسبية والالتزام بولاية كل منها. ونرى في هذا الصدد أن الخبرة الإيجابية المكتسبة من عمل الفريق العامل المخصص المعني بأفريقيا ومن تفاعله مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي أمر يمكن زيادة استطلاع إمكانياته.

وأخيرا، إذ ننتقل إلى مسألة إدارة الصراعات، فإننا نؤيد زيادة تركيز الاهتمام في أنشطة المجلس في المستقبل على الترابط بين منع نشوب الصراعات وحسمها في حالة اندلاعها، والعمل من أجل تعزيز التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، نرى أن وضع استراتيجيات خروج مناسبة أمر في غاية الأهمية لنجاح عملية إعادة البناء وتحقيق التنمية فيما بعد انتهاء الصراع.

وفي الختام، أود أن استخدم العبارات التي قالتها السيدة داشون ممثلة فرنسا في الجلسة ٤٤٤٥ في نفس هذه المناسبة، عندما كانت بلغاريا تجلس إلى جانب قاعة المجلس استعدادا لتولي عضوية المجلس، وقد جاء فيها ما يلي:

”لقد حان الوقت لأن نقول إلى اللقاء، وبالقطع لا نقول الوداع – للأعضاء الخمسة غير الدائمين الذين سيتركون المجلس؛ فنحن بالطبع سنواصل العمل معهم خارج مجلس الأمن.“

وسوف نستفيد إلى أقصى حد ممكن من تجربتهم وخبرتهم.

السيد أغويلار زنسر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن امتناننا لوفد كولومبيا لتضمينه في برنامج عمل مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر هذه الجلسة العلنية التي تستهدف عرض النتائج الختامية لعمل هذه الهيئة خلال عام ٢٠٠٢ وكذلك لقيامه بتحديد التحديات والمهام الماثلة أمام المجلس عام ٢٠٠٣. إن هذه الجلسة مناسبة مثالية أيضا للاستماع إلى تقديم الأعضاء غير الدائمين في المجلس الذين سيتركون هذه الهيئة في اليوم الأخير من شهر كانون الأول/ديسمبر.

إن المجلس يتكون من ١٥ عضوا يمثلون بلدانهم والمناطق التي ينتمون إليها وهم يحاولون لدى اضطلاعهم بمهام المجلس أن يوفقوا بين مصالحهم الوطنية والمصلحة الجماعية والمسؤولية المشتركة التي تتمثل في تمكين هذه الهيئة من الدفاع عن السلم والأمن الدوليين وتغليبهما على المصالح الخاصة أو المصالح الوطنية. ومن المؤكد أنه يوجد تعارض بين المصالح الوطنية والمسؤولية الجماعية شهدنا جميعا آثاره في المجلس، وكان من المواضيع التي تكررت خلال هذا العام. ولا بد لنا من أن نسلم بالإسهامات القيمة التي قدمتها

البلدان الخمسة التي ستترك المجلس في نهاية هذا الشهر من منظور وطني.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن امتنان وفد بلادي للعمل المستمر والدؤوب الذي أداه وفد كولومبيا خلال النظر في عدة بنود وللدور الريادي الذي قام به فيما يتعلق ببعض هذه البنود التي تكتسي أهمية خاصة. ونود أن نشكر كولومبيا على العمل المنجز في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي يعتبر إرثا هاما لا يستطيع هذا المجلس أن يتركه.

وفي عام ٢٠٠٢ ضاعف مجلس الأمن عدد جلساته ومسؤولياته الهامة، وجعل برنامج عمله أوسع نطاقا وأكثر شمولا. وهذا التطور يحدث عاما بعد عام. ويضطلع المجلس بهذه المسؤوليات منطلقا من الخبرة التي اكتسبها والرغبة في المشاركة بنشاط في مهام السلام وفي النهوض بالسلم والأمن الدوليين. وفي نفس الوقت، ربما يكون عمل المجلس قد تجلى بصورة أكبر هذا العام عن أي وقت مضى وازداد تركيز اهتمام وسائط الإعلام فيما يتعلق بالعمل اليومي الذي يقوم به المجلس خصوصا بشأن مسألة العراق على وجه التحديد.

وقد أعطى ذلك هوية مميزة للمجلس في أوساط الرأي العام العالمي ربما لم يحظ بها من قبل، ولكن ذلك أدى أيضا إلى وضع المجلس اليوم أكثر من أي وقت مضى تحت الفحص والتمحيص من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي تود أن ترى المجلس يستجيب بقدر أكبر من الإحساس بالمسؤولية والشفافية إلى المهام المسندة إليه. ويأمل أعضاء الأمم المتحدة كذلك أن تكون هناك اتصالات أوثق بين مجلس الأمن والهيئات الأخرى في الأمم المتحدة ومختلف الدول الأعضاء التي ليست أعضاء في المجلس ولكن اتفاق آرائها ضروري لاضطلاعه بمهامه.

وفي هذا الصدد، تؤيد المكسيك بقوة زيادة الشفافية في أساليب عمل مجلس الأمن وخصوصا فيما يتعلق بالمداولات بشأن البنود الموضوعية في برنامج العمل. إننا لم نحقق في أساليب عملنا الشفافية التي يريدها مجتمع الأمم المتحدة. ولكننا حققنا تقدما هاما هذا العام يتمثل في أن جلسات إعلامية كثيرة بشأن البنود المختلفة التي تتشاطر الأمانة العامة فيها وجهات نظرها مع المجلس أصبحت علنية. ونود أيضا أن تصبح المداولات الموضوعية علنية لأقصى حد ممكن.

وفيما يتعلق بأساليب العمل، أحرز المجلس تقدما في البحث عن صيغ تجعل من الممكن تبسيط عملية صنع القرار وتجعلها أكثر ديمقراطية، ولم لا نقول: وتجعلها أكثر خضوعا للضوابط والمساءلة.

وفي هذا الصدد، لا بد لنا أن نلاحظ العمل الذي أنجزه وفد سنغافورة هذا العام، وأيضا طوال عضويته في مجلس الأمن لمدة سنتين. إن هذا الإسهام الخاص يترك لنا إرثا هاما: إذ لا بد للوفود التي ستواصل مهام المجلس أن تواصل هذا السعي المكثف لإيجاد أساليب عمل أكثر فعالية، وتوسيع نطاق عملنا، وضمان أن يعكس الحقائق بشكل أكثر ملاءمة، مع توفير أنظمة معلومات أفضل للمجلس، وتشجيع تبادل أكثر مرونة للأفكار ووجهات النظر. لقد كان مما يشغل السفير كيشور محبوباني وسائر أعضاء وفده طوال العام الماضي ضمان أن يضطلع مجلس الأمن بمهامه بإحساس بالمسؤولية.

وتحقيقا لذلك الغرض، فقد سعوا إلى مبادرات وأساليب عمل مختلفة. وكان ثمة شاغل رئيسي كذلك أن يقيم مجلس الأمن علاقة أوثق مع الجمعية العامة من خلال تقريره وعلاقاته مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى. وعلينا أن نستمر في العمل على هذا المنوال. وعلينا أن نتعمق في الكثير

من المبادرات المدرجة والتي نعتقد أن السفير محبوباني وفريقه قد اضطلعوا بدور رائد فيها وتركوا بصمة هامة في مجلس الأمن.

وفي هذا العام، اتخذ مجلس الأمن قرارات بشأن حالات صراع كبرى، محتفظا بمبدأ الاتحاد وتوافق الآراء. ولعل هذا هو أحد أهم الإنجازات الجديرة بالتحية هنا. وثمة مناسبات قليلة للغاية انقسمت فيها أصوات المجلس. إلا أن ما احققه المجلس من اتحاد وتوافق في الآراء إنما يعكس النضج الذي بلغته الدول في الاضطلاع بمسؤولياتها، فضلا عن التوصل إلى أساليب عمل وصيغ جديدة مما سمح بتحقيق هذا التوافق في الآراء.

وفي هذا الصدد، فقد نادت المكسيك ودعمت الفكرة الداعية إلى أن يتدارس أعضاء مجلس الأمن كافة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، بشكل دوري سواء في جلسات الإحاطة الإعلامية أو المشاورات. وإن وجود الحالة في الشرق الأوسط كبند دائم على جدول أعمال المجلس يمثل بلا شك تقدما مهما على طريق السعي للتوصل إلى اتفاق وتوافق في الآراء في تلك المنطقة التي يعصف بها صراع قد يبدو أحيانا أنه يستعصي على الحل. ونأمل أن يتمكن مجلس الأمن من خلال استمرار تحسسه لنبض الشرق الأوسط وعقد مشاورات شهرية، من توفير عناصر تسمح بزيادة الاستقرار والسلام في المنطقة. ومن خلال هذه المشاورات المنتظمة، ربما يمكننا أن نسهم في عملية السلام التي تنهض بها اللجنة الرباعية بحثا عن حل عادل ودائم يمكن تحقيقه من خلال الاعتراف بدولتين تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة وفي ظروف من السلام والتفاهم.

ويسرنا أيضا أنه على مدار السنة، قام مجلس الأمن في حينه بمتابعة حالات الصراع في بلدان ومناطق أخرى، مثل منطقة البحيرات الكبرى، مع التأكيد على العملية السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي منطقة غرب أفريقيا.

لقد اضطلع مجلس الأمن بدور مهم في عملية السلام في سيراليون وأيضا في النظر في الصراع الداخلي في ليبريا وظهور مناطق توتر جديدة في مدغشقر وفي كوت ديفوار.

ونود أن نؤكد على أهمية جهود الوساطة، سواء كانت متعلقة ببلدان أعضاء بعينها أو منظمات إقليمية أو دون إقليمية في أفريقيا بغية إيجاد حلول لحالات الأزمة في المنطقة. ونود هنا أن نشير إلى العمل الذي أنجزه الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وتسويتها. ونرى أن روح القيادة التي أبداها السفير كونجول، ممثل موريشيوس، وسائر أعضاء وفده، تبرر تماما إنشاء الفريق العامل وتجعل من الضروري أن يستمر هذا الفريق في العمل بغية إقامة الصلات بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية وبلدان المنطقة، بغرض توقع الأحداث وتشجيع المبادرات والاتجاهات التي تعزز قدرة المنظمات والبلدان الأفريقية على التوصل إلى اتفاقات وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

وإذ نظر مجلس الأمن في مختلف حالات البلدان التي تعاني من الصراع، خلال عام ٢٠٠٢، فقد شدد على ضرورة قيام تعاون وتنسيق أوثق بين مختلف الجهات الفاعلة من أجل مواجهة الآثار الدراماتيكية لهذه الصراعات، وبالأخص من أجل معالجة الأوضاع الإنسانية المترتبة على تدفق اللاجئين والمشردين داخليا، خاصة حالة النساء والأطفال المجندين.

وفي هذا السياق، تؤيد المكسيك بيانات تلك الوفود التي شددت هنا على ضرورة قيام تنسيق وتعاون أوثق بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ومن نفس المنطلق، ينبغي أن نشير بشكل خاص إلى أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل دعم برامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في حالات ما بعد انتهاء الصراع، للحيلولة دون عودة التوترات والعوامل التي قد تقوض التقدم المحرز في عمليات السلام.

وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يعرب عن تقديره للجهود الدؤوبة التي قام بها وفد النرويج والسفير كولبي في معالجة حالات بعينها، وفي التأكيد على ضرورة استخدام مجلس الأمن لقدراته في المجالات المتعلقة بإقرار السلام في أفريقيا، خاصة فيما يتعلق بالصومال وإثيوبيا وإريتريا. إن مغادرة السفير كولبي ستترك فراغا في القيادة في هذا المجال سيتعين على الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن بذل الجهد لسده.

وفيما يتعلق بالنهوض بحقوق الإنسان والقضايا الإنسانية، نود التنويه بشكل خاص، بوفد أيرلندا الذي ما فتئ يسهم في عمل مجلس الأمن في هذا المجال. ونشيد أيضا بالعمل الهام الذي قام به الوفد الأيرلندي في إطار لجنة الجزاءات المفروضة على أنغولا، الأمر الذي مكن اللجنة من الانتهاء من عملها بنجاح مؤخرا.

ومن قصص النجاح التي حققتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن في عام ٢٠٠٢ تبرز الحالة في تيمور - ليشتي. فلا شك أن الأمم المتحدة قد أسهمت إسهاما مفيدا في قيام دولة مستقلة جديدة وتشكيل حكومتها وإنشاء هياكلها الإدارية والأمنية والدفاعية.

ونأسف للأحداث التي وقعت مؤخرا في تيمور - ليشتي. إلا أننا نعتقد أن الدعامة المؤسسية التي أرستها الأمم المتحدة توفر ضمانا بأنه يمكن معالجة هذه التراعات وأية نزاعات تليها بطريقة سلمية، مع احترام سيادة القانون. ومع ذلك، يجب أن نبقي المجلس مشاركا في تلك المنطقة.

وأود أن أعلق أخيرا على نظام الجزاءات الذي وضعه مجلس الأمن. وبوصفي رئيسا للجنة الجزاءات لسيراليون، زرت ووفدي منطقة اتحاد نهر مانو في حزيران/يونيه الماضي، وأتيحت لنا الفرصة في ذلك الحين للتكلم مع الأطراف الإقليمية في ذلك البلد وفي غينيا وفي ليبريا. ونتيجة لذلك، أصبح لدينا فهم أفضل بكثير لنطاق نظام الجزاءات وطريقة عمله، فضلا عن الظروف التي تطبق فيها الجزاءات والانتهاكات التي تتعرض لها.

وأود أن أؤكد أهمية أن يقوم رؤساء لجان الجزاءات بالمشاركة المباشرة في العمل بزيارة المنطقة والتعرف على الظروف الخاصة بها. وكما ذكر السفير محبوباني، أحيانا يكون هناك قدر كبير من اللبس والغموض في فهم الجمهور لأعمال تلك اللجان ولمعنى الجزاءات. ويجب أن نراعي ذلك ونستعرضه دائما بغية المحافظة على إبقاء هذه النظم في حالة نشطة.

وفي هذا السياق، نوافق على البيانات التي أدلى بها مختلف الدول الأعضاء في المجلس، والتي تطالب بتزويد الأمانة العامة بالقدر الكافي من الموارد البشرية وموارد الميزانية لكي تتمكن من دعم أعمال لجان الجزاءات ورصد نظم الجزاءات واستخلاص الدروس المستفادة وتطوير ذاكرة مؤسسية - أي محفوظات تقوم على بحوث أفرقة الخبراء والأعمال التي تنفذها مختلف اللجان. وتعزيز المهام المؤسسية للجان، ومن خلال إنشاء آليات تضمن الفهم المشترك للمسؤوليات، شجع وفد بلادي عقد اجتماعات ثلاثية مع لجان الجزاءات المتعلقة بالماس بشكل أساسي.

وهناك بند واحد متبق يجب أن ينظر فيه مجلس الأمن في عام ٢٠٠٣، وهو صلاحية وأهمية معايير ومقاصد نظامي الجزاءات المفروضة على ليبريا وسيراليون في ضوء التقدم السياسي المحرز في هذين البلدين.

والمناقشة التي أجراها المجلس مؤخرا بعد رفع الجزاءات المفروضة على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) في أنغولا ينبغي أن توفر نموذجا للبلدان الأخرى في غرب أفريقيا. ولا بد أن نحول دون أن تصبح نظم الجزاءات دائمة أو مختلة؛ ولهذا، يجب أن نراجعها وأن نتخذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب في هذا الشأن.

وختاما، أود أن أعرب عن دعم المكسيك لممارسة عقد جلسات ختامية، وأرجو أن تستمر في عام ٢٠٠٣. ومن المستحسن أن نعقد جلسات ختامية سنوية كهذه تعزيزا للشفافية التي تعود بالفائدة المباشرة على أعضاء مجلس الأمن وتعزز منظمتنا وصلاتنا بالدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل المكسيك على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ.

سير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أركز، كما طلبت منا، سيدي، على الجوانب المؤسسية لأعمالنا خلال الإثني عشر شهرا الماضية، وأن أهتم بصفة خاصة بما أدلى به هذا الصباح الأعضاء الذين سيغادرون المجلس، وأن أدلي ببعض التعليقات الإضافية. وكديباجة، أود أن أعرب عن مدى تقديرنا للروح الجديدة، والحماس اللذين زود بهما مناقشات المجلس الأعضاء الذين سيغادرونه. وقد جعلونا نفكر في كيفية اضطلاعنا بأعمالنا على نحو لا نتبعه دائما، ونواصل ذلك صباح اليوم في ظل رئاستكم، سيدي.

وجدول الأعمال يصبح مثقلا بالبنود، وأتفق إلى حد كبير جدا مع وفد أيرلندا في شعوره بأنه يجب أن تكون هناك وسيلة لتصفية ما نؤديه. وأعتقد أنه كانت لدينا بعض الابتكارات المفيدة هذا العام. ويقوم المنسقون بقدر أكبر من أعمال إدارة جدول الأعمال، وقد كان هناك عدد أقل من الجلسات الإلزامية مع رئاسة المجلس في بداية الشهر للنظر في جدول الأعمال بصفة عامة، ويمكن أن تعقد هذه الجلسات قبل بدء الشهر. ووجدت أيضا أن البريد الإلكتروني اليومي، الذي يرسله أندريس فرانكو من وفد كولومبيا، يساعد بشكل ممتاز على دفعنا صوب ما يجب الاضطلاع به كل يوم وعلى إبلاغنا بالتغيرات التي تراها الرئاسة فيما يتعلق بطريقة تناولنا لجدول الأعمال. كل هذا كان ابتكارا في الاتجاه الصحيح.

وأود أيضا أن أشيد بخبرائنا. وهناك ميل متزايد لتناول النصوص خارج المشاورات غير الرسمية، بحيث لا يقضي السفراء وقتهم وقدراتهم في النظر فيها، إذ يبدو أن خبراءنا يقومون بهذه المهمة على نحو أفضل. ونرحب بشدة بازدياد هذا الميل.

وصباح اليوم أشار عديد من الأعضاء - وبخاصة الأعضاء الذين سيتركون المجلس - إلى الوحدة في المجلس. وأعتقد أننا عندما نحقق ذلك على الوجه الصحيح، سيكون تطورا واقعيا جدا له آثاره الضخمة. ولكن يجب ألا ننسى أن وحدة النتيجة تعتمد في نهاية المطاف على ما يجري في العواصم وعلى المفاهيم هناك. ومن الضروري أن نواصل ضمان فهم وزرائنا لضرورة العمل الجماعي من خلال المجلس بنفس القدر الذي نقدره فيما بيننا، لأننا لا يمكن أن نحقق الوحدة إن لم نحصل على تعليمات بذلك.

ويجب أن نتذكر هذا العنصر. وأرى أن القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) كان مثالا مذهلا على ذلك، وبخاصة، إذا كان لي أن أذكر ذلك، أن البلدين الواقعان على طرفي نطاق النقاش - وهما الولايات المتحدة وسوريا - استخلصا أن ما كانا يبحثان عنه هو الوحدة في المجلس. وإذا تعلمنا الدروس المستخلصة من ذلك وطبقناها مستقبلا، وليس على

هذه المسألة فحسب، فإنني أرى عند ذلك أننا ستزيد من قوة المجلس وفعاليته وشرعيته.

ولسنا مجلسا منعزلا. إن علينا أن نتعامل مع الأمانة العامة والأفراد في الميدان والحكومات، فضلا عن الأجهزة الأخرى في النظام الحكومي الدولي. وأرى أننا أحرزنا تقدما هذا العام بشأن العلاقة بين المجلس والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأقدر بصورة خاصة أن بعثة غينيا - بيساو كانت بعثة مشتركة تبين أيضا، إذا كان لي أن أذكر ذلك، العمل الممتاز الذي اضطلع به السفير كوجول مع الفريق العامل المخصص المعني بأفريقيا - وهو ابتكار آخر أداره بنجاح كبير هذا العام ويجب أن نواصله.

وكيفية تنظيم هذا النوع من العمل تؤثر على المتابعة التي نقوم بها. وقال السفير محبوباني صباح اليوم إن ثقافات العمل والابتكار والتأمل كانت لها أهمية كبيرة بالنسبة للمجلس، وإن المجلس لم يقم بأي منها بالقدر الكافي. أما أنا فأرى بالفعل أننا قمنا بالابتكار والتأمل، والعمل كذلك، على نحو جيد. ولكننا لم نوفق في المتابعة والتنفيذ. وهذان هما المجالان اللذان يتعرض فيهما المجلس للاختبار الفعلي بينما نتحلى بصبغة مهنية أكبر في ولاياتنا ومناقشاتنا. وأرى أنه يجب علينا أن نتكلم بإسهاب عن ذلك وأن نعمل على تحقيقه. وقد أعود إلى ذلك في مجال أو مجالين آخرين.

أشرتم في مداخلتكم، السيد الرئيس، إلى عمل المجلس في مكافحة الإرهاب، لأنه لم يكن لدينا الوقت اللازم لإجراء مناقشة أكثر تعمقا بشأن تلك القضية عندما عقدتم الجلسة المفاجئة في ذلك الصباح. وأود أن أشاركم وجهة نظركم، بل وأن أعززها. إن لجنة مكافحة الإرهاب تقوم بأعمال بيروقراطية كثيرة تتعلق بمكافحة الإرهاب، وهي أعمال هامة. ولا أحاول أن أحط من قدر ذلك، ولماذا أفعل ذلك؟ ولكن المجلس يتعرض لخطر إغفال المسألة ذات الأهمية الحقيقة، وهي وقف الإرهابيين.

ولست على يقين من أن المجلس يتصدى لظاهرة الإرهاب بجميع جوانبها بالموضوعية المطلوبة. وأعتقد أنه ينبغي لنا أن نجري مناقشة لهذا الموضوع في كانون الثاني/ يناير؛ إذا سمحت بذلك الرئاسة الفرنسية، لأنه إذا وقع، أو حينما يقع، الحادث التالي الكبير بحق، ولم يكن المجلس قد أثبت بعد أنه ناشط بصفة خاصة في وقف الإرهاب في الميدان، فسيبدأ الناس في قذفنا بالحجارة.

وعليه، سيدي الرئيس، فإنني أتفق معكم تماما في تركيزكم على هذه المسألة بالذات، التي يجب أن تكون محط انشغال المجلس فيما يتجاوز عمل لجنة مكافحة الإرهاب.

واسمحوا لي أن أثير لنفسي بعض المتاعب بشأن مسألة الأعضاء الدائمين الخمسة، والتي ركز عليها سفير غينيا بشكل خاص. فقد واصل الكلام فيما يشبه الملحمة عن كم العمل الذي ينجزه الأعضاء الدائمون الخمسة قبل أن نأتي إلى المجلس، وهذا ما فعلنا فقط بالنسبة للعراق هذا العام، وبالنسبة للعراق بالضرورة، وأعتقد أن هذا هو ما تبينه معظم أعضاء المجلس. ولكنني لا أعتقد أن الانقسام - إن جاز التعبير - بين الأعضاء الدائمين والأعضاء المنتخبين الـ ١٠، يؤثر على الشفافية أو يتعلق بها.

وأظن أن المجلس أصبح الآن أكثر شفافية، وهذه ليست قضية الأعضاء الخمسة الدائمين. وفيما يتعلق بالشرعية - وإذا أردنا أن نؤكد على السياسات التي تستند إليها، وهذا هو السبب في أن المملكة المتحدة تؤيد إصلاح المجلس وزيادة عدد أعضائه - فعلينا ألا ننسى أن الصفة الاحترافية تمثل أيضا عنصرا أساسيا من شرعية المجلس السياسية. وهذا شيء يلتزم الأعضاء الدائمون الخمسة

بتقديمه، وقد ناقشناه في اجتماعنا التمهيدي الذي عقدناه صباحا قبل عدة أيام.

وأعضاء المجلس غير الدائمين يتحدثون كثيرا عن هذا الموضوع، ولكنني غير واثق من أهم يفعلون شيئا يذكر في هذا الصدد. ولهذا أعتقد أننا ينبغي أن نأخذ بالمقترح المقدم من النرويج – والذي أتفق بشأنه مع السفير كولبي – وهو أن يكون هناك توجه متزايد لأن تتولى الدول الرائدة القيادة في موضوع ما، بينما تتولى الدول غير دائمة العضوية القيادة في موضوع آخر.

ومن واقع ملاحظتي لعمل المجلس على امتداد السنوات الأربع الماضية، ومن خبرتنا نحن في المملكة المتحدة، نرى من الصعب إلى أقصى حد على الوفود في المجلس، أن تغطي كل المواضيع على نحو متساو وكامل واحترافي. فنحن بصدد الكثير من الأعمال، وبالتالي يجب أن يكون هناك تقسيم في المهام، حتى تتجلى روح الاحتراف في إنفاق مزيد من الوقت بشأن موضوع بعينه.

وبالتالي، فبدلا من أن نتكلم عن هذا الموضوع ونكرره في كل مرة نعقد فيها جلسة ختامية، علينا أن نفعل شيئا حياله. وأتساءل ما إذا كان الأعضاء غير الدائمين راغبين في الاجتماع معا في بداية العام المقبل، ليروا ما إذا كانوا يريدون متابعة هذا الموضوع، لأنني أعتقد أن ذلك سيكون مفيدا.

وتقدمت أيرلندا باقتراح مفاده أننا ينبغي أن نعقد مزيدا من الاجتماعات خارج المقر، كما حدث منذ بضعة أيام. وأتذكر تعليقا أو تعليقين سمعتهما في نهاية ذلك الاجتماع حول فائدة ما كنا نقوم به، ودور المشاورات غير الرسمية. ونحن نتصرف في المشاورات الرسمية كما نتصرف هنا. بل الواقع أنني لا أكاد أرى أي اختلاف بين النمط الذي نتبعه في عروضنا في كلا الاجتماعين. وقد استنفد الغرض الحقيقي من المشاورات غير الرسمية. فنحن نعتقد أننا نفعل شيئا ما، ولكننا في الواقع لا ننجز بالقدر الذي ننجزه غالبا في الاجتماعات العلنية.

لذا، أعتقد، سيدي الرئيس، أنه موضوع نبع من اجتماعكم الذي علقتم عليه في ورقتكم الممتازة – والمكتوبة بلغة انكليزية سلسة وفصيحة – إن جاز لي القول – وهو موضوع ينبغي أن نتوسع فيه. وهناك موضوعات سجلتموها لنا هنا ولا ينبغي أن توضع على الرف. وأود أن تتواصل هذه المناقشات، وربما في غداء عمل في مطلع العام الجديد، حتى يمكن لقدامى الأعضاء الموجودين أن يأتوا وينضموا إلينا ويشاطروننا خبراتهم من جديد. ولكنني أعتقد أننا بحاجة إلى التحدث قليلا عن كيفية استخدام الاجتماعات غير الرسمية، وما إذا كنا نحتاج حقا إلى هذا الشكل غير الرسمي، بابتعادنا عن المقر بين الحين والآخر.

وأخيرا، يقول السفير محبوباني ممثل سنغافورة، من باب المفارقة، إننا لم نفعل الكثير من ناحية الابتكار والتجديد، في حين أنه ربما كان أكثرنا ابتكارا، نحن الأعضاء الـ ١٥، على مدى السنوات القليلة الماضية. ولكننا لا ينبغي أن نبحث عن التجديد المؤسسي. فهذا صعب للغاية في هذه المنظمة. ولنبحث عن الابتكار العملي الذي كان السفير محبوباني متميزا فيه، ولعلنا بذلك نكون بالفعل قد حققنا شيئا ما – ولنبتعد عن العادات المؤسسية، وندخل في تجديدات عملية لما نحتاج إلى القيام به في وجود حالة على أرض الواقع تتطلب ذلك. وهنا، فيما أعتقد، قد تكون عادتنا المتنامية نحو إجراء مناقشات خارج المقر مفيدة إلى حد بعيد.

لقد استنفدت الدقائق العشر المخصصة لي، ولكنني أعتقد أن هناك الكثير مما ينبغي متابعته، ولنر ما إذا كان باستطاعتنا أن نفعل ذلك في العام الجديد.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على كلماته الرقيقة، وخاصة تلك الموجهة إلى الأعضاء الذين انتهت فترة ولايتهم.

السيدة داشون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): من المحتمل ألا استخدم كل الدقائق العشر المخصصة لي، لأننا في إطار التقدم الذي نحققه فيما يتعلق بتحسين أساليب العمل في مجلس الأمن، سنلتقي فيما بعد مع المنسقين في المجلس، على مأدبة غداء، وسنجري خلالها تبادلا للآراء حول برنامج العمل لشهر كانون الثاني/يناير.

ومع ذلك، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه الجلسة. كما أود أن أشارك في عبارات الإشادة الموجهة إلى رئاستكم، وبالطبع، سوف نضع في حسباننا أية أفكار يمكن أن تقدموها لنا بالنسبة للشهر المقبل.

ونؤمن بأن هذه الجلسة كانت مفيدة بصفة خاصة، حتى وإن كانت بطبيعة الحالة مناسبة حزينة نرى فيها زملاءنا في مجلس الأمن يغادرون المجلس - وهم زملاء ارتبطنا معهم بأواصر الصداقة، وأنجزنا معهم - كما آمل - عملا مثمرا في مجالات عديدة. وكل وفد من الوفود بمختلف مجالات تخصصه وبحساسياته الخاصة، حمل معه إلى مجلس الأمن رؤية شيقة ومثمرة. وكما أكد زميلنا من الاتحاد الروسي، فقد كان لكل منهم مساهمة كبرى.

وأعرب زملاؤنا المغادرون عن أفكار مهمة عديدة. وواجبنا على حد قول السفير غرينستوك، هو أن نتأكد من أنها لن تبقى حبرا على ورق، وأن نضمن أنها تؤخذ في الحسبان. وفيما يتجاوز الإطار المفاهيمي، علينا أن نحاول ترجمتها إلى واقع في العام المقبل.

ولن أعود مرة أخرى إلى العديد من المجالات التي ألمحت إليها عدة وفود، ولكنني أود أن أذكر، في سياق العمل الذي أديناه في عام ٢٠٠٢، بالاهتمام الكبير الذي ركزه مجلس الأمن على المسائل الأفريقية. وكانت هذه المسائل في كل شهر تستوعب ثلثي عملنا تقريبا. وصحيح، كما أكد العديد من الوفود، أن عددا كبير من النجاحات تم إحرازه - في أنغولا وسيراليون، وإثيوبيا/إريتريا، وفي منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية التي أوفدت إليها بعثة ثالثة كان يرأسها سفير فرنسا.

وصحيح أيضا أن هذه المسائل ستظل مدرجة في جدول أعمالنا في عام ٢٠٠٣. وفي الوقت الحالي تشغلنا بالذات الحالة في غرب أفريقيا. والواقع أن مسائل ليبريا وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو وكذلك كوت ديفوار - وهي مواضيع سنبدأ في تناولها عصر اليوم - ستظل تشكل لنا مصدر قلق عميق.

وكما لاحظ العديد من الوفود، فقد أحرز بعض التقدم في مكافحة الإرهاب وفي مسألتي أفغانستان وتيمور - ليشتي، إلا أنه حتى في هذا المجال يتعين على مجلس الأمن أن يظل يقظا إلى النهاية. ونوافق تماما على اقتراح السفير غرينستوك بأن نعمد، في كانون الثاني/يناير، إلى فحص ما أنجزناه في مجال مكافحة الإرهاب.

سيادة الرئيس، طلبتم منا أن نفكر في تحديات السنة القادمة. لا يتعين أن يكون المرء عرّافا ليعرف أن جميع الملفات التي ذكرناها ستبقينا مشغولين من بداية السنة القادمة.

أريد أن أتناول ما قاله سفير سنغافورة عن مواصلة التفكير في آلية عقوبات دائمة. فهذه الآلية، كما أكد سعادة السفير، ستمكننا من تشاطر المعلومات على نحو أفضل، ويبدو لنا أن من المهم أن يواصل المجلس التفكير في قطاع العقوبات.

أخيرا، أود أن أشير إلى أن أعمال المجلس اتسمت في العام الماضي بقدر أكبر من الشفافية. وقد حققنا قدرا كبيرا

من التقدم، اعترف أعضاء الجمعية العامة به جزئيا عندما عُرض التقرير السنوي، ويتعين علينا أن نواصل هذا العمل الجيد الذي ابتدأناه في هذا المجال.

وكما قالت وفود أخرى، صحيح إن عبء العمل الملقى على كاهل المجلس من الجسامة إلى حد أننا وصلنا عمليا إلى نقطة التشبع في برامج عملنا الشهرية. وكما قال سفير النرويج، يجب أن نظل نفكر في هذه المسألة ليتسنى لنا ترشيد العمل الذي نؤديه، بما في ذلك محاولة إيجاد أساليب عمل أفضل. يتعين أن نتحلى بقدرة أكبر على الابتكار؛ ولا يمكننا أن نظل قانعين بتطبيق أساليب العمل ذاتها بينما يستمر عبء عملنا في الازدياد.

لا أدري إن كنّا سنتمكن من تحقيق هذا من خلال الفريق العامل المعني بالوثائق والإجراءات، ولكن قد يتسنى تحقيقه على أساس يومي من خلال التفكير العملي، وربما، كما قالت بعض الوفود، من خلال الطلب إلى بعض البلدان أن تتولى توجيه المناقشات المتعلقة بمواضيع معينة — مسألة ”الدول الرائدة“ — وقد يتسنى تحقيق ذلك أيضا من خلال أفرقة عمل مخصصة تابعة لمجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): قبل اختتام هذه الجلسة، أود أن أُبلغ أعضاء المجلس أن الوثيقة الخاصة، التي تكلمنا عنها هنا في ١١ كانون الأول/ديسمبر، ستوزع بوصفها وثيقة رسمية، وذلك لمنفعة غير الأعضاء على وجه الخصوص.

بهذا يكون المجلس قد اختتم هذه الجلسة. ببساطة، لأعطيكم فكرة عن التوقيت، يجب أن أقول لكم إننا، في المتوسط، امتثلنا لمدة العشر دقائق المحددة لكل بيان. وقد وددنا لو أنها كانت أقصر.

بهذا يكون المجلس قد اختتم هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/ ١١.